

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير
فرع علوم اقتصادية
تخصص اقتصاد كمي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية
الرقم:

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطلبة:

جغلول سمية

قارة آسيا

تحت عنوان

أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر
(دراسة قياسية 2020/1990)

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
.....	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
د. بن البار أمجد	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
.....	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله أولاً، الذي شرح لنا صدرنا، ويسر
لنا أمرنا، ووفقنا في اتمام هذا العمل المتواضع، وعليه
توكلنا فهو خير المتوكلين.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ بن البار أحمد
الذي ساعدنا على انجاز هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر أيضاً إلى اللجنة الموقرة على قبولها
مناقشة وإثراء هذا البحث وإلى كل من ساعدنا في
اتمام هذا العمل

إهداء

إلى أمي وأبي أجمل هدية منحني إياها الله
إلى إخوتي أدامهم الله لي سنداً وإلى زوجي وأولادي حفظهم الله
إلى كل من لقني حرفاً في مساري الدراسي
إلى أساتذة جامعة المسيلة
إلى صديقاتي وزميلاتي وكل من دعمني في هذا العمل
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وعملي

سمية

إهداء

إلى أمي وأبي

إخوتي وأخواتي

زوجي وبناتي

أصدقائي وزملائي

أهدي هذا العمل المتواضع

فهرس المحتويات

6.....	فهرس المحتويات.....
9.....	فهرس الجداول.....
10.....	فهرس الاشكال.....
أ.....	المقدمة العامة:
1.....	الفصل الأول.....
1.....	الإطار النظري للسياسة المالية و الناتج المحلي الاجمالي.....
9.....	المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية.....
9.....	المطلب الاول: مفهوم السياسة المالية وتطورها.....
19.....	المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة المالية، آلية عملها.....
29.....	المبحث الثاني: الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي.....
29.....	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الناتج المحلي ومفهومه وأهميته.....
33.....	المطلب الثاني: أنواع و كيفية حساب الناتج المحلي الإجمالي:.....
42.....	المطلب الثالث: أثر السياسات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.....
46.....	الفصل الثاني.....
	دراسة تحليلية و قياسية للسياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي في الفترة
46.....	1990 - 2020.....
	المبحث الأول: تطور السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (1990 -
48.....	2020).....
49.....	المطلب الأول: واقع و تطور الإيرادات العامة.....
59.....	المطلب الثاني: النفقات العامة.....
65.....	المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الاجمالي للجزائر في الفترة (1990-2020).....

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2020)	70
المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات وتقدير المعادلة	70
المطلب الثاني: تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام منهج ARDL	79
المطلب الثالث: اختبار النموذج	82
خلاصة.....	86
الخاتمة.....	87

فهرس الجداول

جدول 1	الحسابات الأساسية للناتج المحلي	39
جدول 2	تطور الإيرادات العامة في الجزائر الفترة 1990 - 2020	49
جدول 3	تفاصيل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990 - 2003	50
جدول 4	تفاصيل الإيرادات العامة للفترة 2004 - 2008	53
جدول 5	تفاصيل الإيرادات العامة من 2009 - 2018	56
جدول 6	جدول النفقات العامة للجزائر للفترة 1990 - 2020	59
جدول 7	تفاصيل نفقات الميزانية للفترة 2004 - 2008	61
جدول 8	تفاصيل نفقات الميزانية في الفترة 2009 - 2018	63
جدول 9	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990 - 2020	65
جدول 10	تطور جدول الإيرادات والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 - 2020	72
جدول 11	نتائج اختبار جذر الوحدة	74
جدول 12	نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلّي للنموذج (UECM)	76
جدول 13	نتائج تطبيق اختبار غرانجر للسببية بين المتغيرات	77
جدول 14	نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لإحصائية F لمنهج ARDL	78
جدول 15	نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل و القصير باستخدام منهج ARDL	79
جدول 16	نموذج تصحيح الخطأ	80
جدول 17	نتائج شرط ثبات حدود الخطأ للنموذج المقدر	84
جدول 18	نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج المقدر	84

فہرس الاشکال

الشكل 1	رسم بياني لتوضيح تطور الايرادات العامة للفترة المدروسة	49
الشكل 2	رسم بياني لتوضيح تطور النفقات العامة محل الدراسة	59
الشكل 3	نتائج أفضل نموذج حسب معيار AKAIKE INFORMATION CRITERIA	76
الشكل 4	مقارنة القيم المحققة بالقيم المقدرة	82
الشكل 5	اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	83
الشكل 6	اختبار استقرار النموذج	85

مقدمة

مقدمة عامة:

تعتبر قضية التنمية الاقتصادية إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف والقضاء على المشاكل التي تعيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن فيه.

وتعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تحتل مكانة هامة في النمو الاقتصادي من خلال تحقيق أهداف مختلفة خاصة فيما يتعلق رفع معدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال استخدام أدواتها المختلفة للوصول إلى أهدافها الاقتصادية التي من بينها الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر من أهم المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي لذلك نجد معظم الدول تسعى إلى تحقيق معدلات نمو عالية على الناتج المحلي الإجمالي.

والجزائر كغيرها من البلدان تولي أهمية كبيرة للسياسة المالية خاصة بعد حدوث الأزمة النفطية المعاكسة سنة 1986 حيث قامت بعدة تغييرات وإصلاحات اقتصادية وذلك منذ 1989 بعد تعرضها لعدة اختلالات مالية واقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي أدت إلى تراجع مستويات مؤشرات الأداء الاقتصادي ما قادها إلى الدخول في سلسلة من السياسات التنموية بهدف الدخول إلى اقتصاد السوق بداية التسعينيات إضافة إلى ذلك محاولة الجزائر الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، كما عرفت الفترة من 2001-2009 سياسة مغايرة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

❖ إشكالية الدراسة

ولهذا شكلت السياسة المالية بمختلف أدواتها منظومة هامة للتوازن الاقتصادي في خضم المشاكل والصعوبات التي تواجهها داخليا وخارجيا. انطلاقا مما ذكرناه ومن خلال الدراسة التي سنقوم بها نطرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

والإجابة على هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم السياسة المالية؟ وما هي أدواتها؟
- ما هي الإيرادات وماذا يقصد بالنفقات؟
- ما هو الناتج المحلي الإجمالي؟ وكيف يمكن حسابه؟
- هل أثرت السياسة المالية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2020؟

❖ فرضيات الدراسة:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع الدراسة وبغية تحقيق هذه أهدافها يمكن تحديد الفرضيات التالية:

- ✓ وجود أثر للإيرادات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
- ✓ وجود أثر للنفقات على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
- ✓ وجود أثر للسياسة المالية ككل على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020

❖ اسباب الدراسة

من بين الأسباب التي أدت لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

- تعتبر السياسة المالية من بين الأدوات الرئيسية في الحكومة والتي تشغل الرأي العام من خلال ما تسنه الحكومة من قوانين وإجراءات مرتبطة بصفة مباشرة بأنشطة المواطنين.

- أهمية الموضوع بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين من خلال الاجراءات والحوافز والتسهيلات المقدمة من الحكومة والتي من شأنها التأثير على قراراتهم واستثماراتهم.
- موضوع اقتصادي يحظى بأهمية معتبرة لدى الباحثين والاقتصاديين.

❖ أهمية الدراسة

- ✓ تنبع أهمية الدراسة من أهمية السياسة المالية بمختلف أدواتها من نفقات عامة وإيرادات عامة ومدى تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي وهي إحدى المشكلات التي تواجه اقتصاديات الدول للمحافظة على استقرارها اقتصاديا. وذلك بترشيد عملية الانفاق للزيادة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ دراسة لواقع الاقتصاد الجزائري والتعرف أكثر على السياسة المالية التي تم تبنيها باعتبارها من أهم السياسات الاقتصادية تأثيرا في الاقتصاد.
- ✓ الوقوف على أهمية استخدام الطرق القياسية في معرفة العلاقة والاثـر بين متغيرات الدراسة.

❖ اهداف الدراسة

- تتمثل أهداف الدراسة في اختبار ما إذا كان للسياسة المالية وأدواتها أثر إيجابي على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020).

❖ حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: دراسة أثر السياسة المالية وأدواتها على الناتج المحلي الإجمالي.
- الحدود الزمانية: الفترة من 1990 الى غاية 2020.
- الحدود المكانية: لقد اقتصرـت الدراسة على الجزائر التي عرفت توجهـا نحو سياسة مالية توسعية في السنوات الخيرة من خلال الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي.

❖ منهج الدراسة والادوات المستخدمة

من خلال الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية والفرضيات المقترحة فان الموضوع مرتبط بمتغيرات الاقتصاد الكلي، حيث يتم التعرف على المفاهيم النظرية الاساسية لمتغيرات الدراسة من خلال دراسة وصفية تحليلية، ثم استخدام المهج الاحصائي التحليلي لتفسير بعض النتائج من خلال استعراض الاحصائيات، ثم التحليل الكمي من خلال الدراسة القياسية وبالاتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.

❖ الدراسات السابقة

دراسة معتز ادم عبد الرحيم محمد تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016م.
من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

عدم وجود أثر معنوي لعرض النقود على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بينما هناك أثر معنوي بوجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين عرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة عكسية غير معنوية بين متغير الإنفاق العام ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل لان معظم الإنفاق موجه للقطاع الاستهلاكي.

دراسة رهام محمود محمد علي، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1992-2017 م.
من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

زيادة الضرائب (سياسة انكماشية) تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي كذلك في حالة انخفاض الضرائب (سياسة توسعية) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة مي صالح عيد عيال سلمان، أثر السياسة المالية والنقدية على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الفترة 1985-2001 م

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

إن للسياسة المالية أثر على الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في حالة الاقتصاد الأردني لفترة الدراسة.

ط- د لوالبية فوزي، ا- طعية محمد سمير، د-الجودي محمد علي، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1997-2017 م.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

إن الزيادة في الإيرادات العامة بمعدل وحدة واحدة أدت إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.93 وهذا ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، أما التوسع في النفقات العامة بوحدة واحدة تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل قيمة 1.52 وهذا لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

❖ هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة وللوصول إلى أهداف الدراسة تم تقسيم الموضوع بعد المقدمة إلى فصلين كما هو مبين أدناه:

الفصل الأول: تضمن الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين حيث:

تناول المبحث الأول الإطار النظري للسياسة المالية.

أما المبحث الثاني تضمن الإطار النظري للناتج المحلي الإجمالي.

الفصل الثاني: تضمن تحليل تطور متغيرات الدراسة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020) حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين، حيث:

تناول المبحث الأول دراسة تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة وتطور الناتج المحلي

الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، في حين تناول المبحث الثاني

الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2020).

وفي الأخير ختمنا هذه الدراسة ككل الدراسات بخاتمة وتتضمن أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية والنتاج المحلي الإجمالي

البحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية.

البحث الثاني: الإطار النظري للنتاج المحلي الإجمالي

مقدمة الفصل الأول

انطلاقاً من سعي جميع الدول مهما كان تصنيفها إلى تحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام من خلال تبنيها مجموعة من السياسات الاقتصادية منها السياسة المالية، حيث تحتل مكانة هامة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال أدواتها الانفاق الحكومي والإيرادات العامة والتي تعد سببا في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر من أهم المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي كونه يمثل القيمة الاجمالية لكل ما ينتجه الاقتصاد خلال فترة ما ولهذا سنتطرق إلى مبحثين:

المبحث الأول يتناول مفهوم السياسة المالية وتطورها عبر المداخ الاقتصادية وأهدافها وأدواتها وآلية عملها.

المبحث الثاني يتناول مفهوم الناتج المحلي وأنواعه وطرق حسابه.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة من بين السياسات التي تعتمد عليها الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية ودفع عجلة تنميتها سواء من الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وحتى السياسي والثقافي معتمدة في ذلك على أدواتها المتخصصة في مجال علم المالية والذي يعتبر علم قائم بذاته، والذي يحمل في طياته النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة، فالسياسة المالية باعتبارها قاعدة علم المالية ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإنفاق العام تستطيع تحقيق الأهداف المرجوة ومن بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي عبر كافة القطاعات، ويتطور الدور عرفت السياسة المالية عدة تطورات من الدور الحيادي إلى الدور التدخل في الحياة الاقتصادية ، وسنتناول في هذا المبحث مفهوم شامل عن السياسة المالية و أهم التعاريف عنها ، بالإضافة تطورها عبر المدارس الاقتصادية المختلفة، أهدافها، أدواتها، أنواعها و آلية عملها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها

الفرع 1: مفهوم وتعريف السياسة المالية

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسية لإدارة وتوجيه الاقتصاد ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، أو المحافظة على استقرار واستدامة الأوضاع التي تحقق أهداف المجتمع. وقد حظيت السياسة المالية باهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين

خاصة في ظل التغيرات والتطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي خلال فترات زمنية طويلة.¹

حيث تسعى الدول بأنظمتها المختلفة الى مواجهة حاجات مجتمعاتها المتباينة والكثيرة خاصة ما تعلق منها بحاجات الأفراد المرتبطة بالمرافق التقليدية من أمن ودفاع وصحة وتعليم وكذا مختلف المنشآت الأساسية التي تتطلبها حاجة المجتمع المتعلقة بتطوره وازدهاره، من خلال اعتماد سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار كافة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تحقيقاً للأغراض والأهداف المحددة بوعي ودقة مسبقين.

ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات وأهداف المجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثم ركز الاقتصاديون جل اهتمام على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها ، و لكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات، وأن هذه الأخيرة قد تحدث آثار متعارضة أحياناً فتثير مشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية².

¹ د. سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية - المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة اسلامية، الطبعة الأولى 2020، منشورات جامعة كاي اونلاين، ص 188.

² ط. د. لوالبية فوزي، أ. طعيبة محمد د. الجودي محمد علي، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي، مجلة المعيار المجلد الحادي عشر، العدد 3، 2020، ص 65.

ثانياً: تعريف السياسة المالية:

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، والأصل في لفضها يرجع الى كلمة فرنسية قديمة هي "Fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة.³

وقد تعزز استخدام المصطلح على نطاق واسع أكاديمياً بنشر كتاب " السياسة المالية ودورات الاعمال" لمؤلفه البروفسور الفن هانس، وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح مصطلح السياسة المالية يعني استخدام الإيرادات والنفقات وبرامج الدين العام لتحقيق مستويات عليا من الناتج الاجمالي ولمنع التضخم

ووفقاً للأسس العلمية يعني مصطلح السياسة المالية استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد. وهذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية: الضرائب، الانفاق، إدارة الدين والموازنة ويجب أن تتسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان.⁴

والسياسة المالية هي الوسيلة التي من خلالها تقوم الحكومة بتعديل مستويات الانفاق ومعدلات الضرائب لمراقبة اقتصاد أي دولة والتأثير فيه.⁵

ويعرفها الاقتصادي المعروف (Bach) على أنها (أداة لاستخدام الانفاق الحكومي والضرائب إضافة الى القروض لغرض التأثير على الطلب الكلي، وذلك حسب الظروف

³ د. نزار كاظم الخيكاني، د. حيدر يومس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان - الأردن، الطبعة الثانية 2015، ص 48.

⁴ د. السيد عطية عبد الواحد، دور الساسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، وضبط التضخم، دار النهضة العربية - القاهرة مصر الطبعة الأولى 1993، ص 18.

⁵ د. سامر مظهر قنطججي، مرجع سابق، ص 188.

الاقتصادية للبلد، فضلا عن دورها في تحقيق النمو الاقتصادي والتقليل من البطالة وتحقيق العدالة من خلال إعادة توزيع الدخل).⁶

ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة لمفهوم السياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر.

- فنعرف السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة.
- بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العملة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.
- كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.
- هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات.
- وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.⁷

⁶ نزار كاظم الخيكاني، مرجع سابق، ص 45

⁷ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، ص 48-49.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

ولقد شهد علم المالية تطوراً كبيراً في وسائله وآلياته وأهدافه تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط بل أنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فتم نقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الأيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً

أولاً: السياسة المالية في المجتمعات القديمة:

تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل و منظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة و تأثير على النشاط الاقتصادي، و نظراً لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة و مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون و أرسطو قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار و منع الاحتكار و تحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) و التي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب و الصداقة و بدون تدخل من جانب الدولة و لم يتعرض كل من أفلاطون و أرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم.

مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية و الاقتصادية - في عصر التجاريين- اتجه أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي إذ أوضح توماس من (Thomas Min) خطورة الضرائب نظراً لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار

الاقتصادي ، بل و تدهور في النشاط الاقتصادي ، لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة و زيادة قوتها بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية و يلقى هذا الفكر قبولاً عند ويليام بيتي (W.PETTY) حيث يرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي ، بل على العكس ، يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره.

وفي إطار فلسفة الفيزوقراط (PHISOCRATES) الرافضة لأفكار التجاريين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي، وأكد فرانسوا كيناي (FRANCOIS Quesnay) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي.⁸

ثانياً: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

تعد المدرسة الكلاسيكية أفضل المدارس الاقتصادية، لأنها تمثل النبع الذي بدأت منه جميع الاتجاهات الفكرية وارتوت منه جميع المذاهب والمدارس الاقتصادية على الرغم من تنوعها واختلافها⁹.

و ساد هذا الفكر لعدة قرون و كان هو المسيطر ، و الناظر الى فكر الكلاسيك فيما يتعلق بالسياسة المالية عموماً يجد أنهم دافعوا و بقوة عن الحرية الاقتصادية و حيادية الدولة في نفقاتها و إيراداتها ، و كان من دواعي هذه الأفكار الوضع السياسي آنذاك ، و اعتماد الحكام على المنتجين و التجار لتمويل حملاتهم العسكرية و ذلك عن طريق الدين العام، و الذي رأى فيه الكلاسيكيون عبارة عن تقييد لرأس المال الذي مآله

⁸ درواسي مسعود، مرجع سابق، ص 51-52.

⁹ د. وحيد عبد الرحمن بانافع، أ. عبد العزيز عبد المجيد على، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، 2020 الرياض - السعودية، الإدارة العامة للطباعة والنشر، معهد الإدارة العامة، ص 45.

الضياح ، و تقييد الاستهلاك العام شأنه شأن تقييد الاستهلاك الخاص و الذي هو مهم لدفع قاطرة الانتاج، و توفير مبدأ تراكم رأس المال على اعتبار أن تدخل الدولة عن طريق الدين العام هو اهدار لرأس مال كان من الممكن إعادة انتاجه.

ومن بين المبادئ التي استند عليها الكلاسيكيون:

- 1- الدولة الحارسة: وهو اقتصار الدولة على مهام محددة ليس لها علاقة بالتدخل في النشاط الاقتصادي، ومن بين هذه القطاعات الأمن، المرافق العامة، التعليم.¹⁰
- 2- الحرية الاقتصادية: وهي دعامة اساسية للأنشطة الاقتصادية وأطار ضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي.
- 3- الانتاج والظروف التي تحكمه: أمن الكلاسيك بأهمية العمل الانساني ودوره في صنع الثروة.
- 4- النقود ووظائفها: نظروا اليها على أنها مجرد وسيط للتبادل وأداة للحساب وتسوية المدفوعات.
- 5- افتراض الرشد الاقتصادي: لم يتصور الكلاسيك امكان قيام الأفراد بالاكنتاز ن فهو يعني عدم الرشد، لأنه يعني تضحية بسعر الفائدة بلا مبرر عقلائي.
- 6- التوازن الاقتصادي: اعتقدوا بسيادة قانون ساي للأسواق، كل عرض يخلق مباشرة الطلب المساوي له.¹¹

يتضح مما سبق ذكره، ان الفكر الكلاسيكي ينتهي الى عدم اعطاء أهمية للسياسة المالية كأداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية وبالتالي لا يكون لها الدور المهم في

¹⁰ بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000 - 2010، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس سيدس بلعباس، ص 30.

¹¹ د. وحيد عبد الرحمان بانافع، مرجع سابق، ص 49.

التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية نظرا لتحديد دور الدولة عن أي تدخل أو مشاركة فعالة في إدارة الحياة الاقتصادية.¹²

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكينزي:

لقد طرأت عدة تغيرات وعوامل ساعدت على تغير دور الدولة والسياسة المالية، وكان لزاما على السياسة المالية الكلاسيكية أن تفسح مكانها لسياسة مالية متدخلة منذ عام 1914، ومن أهم هذه العوامل:

- 1- الأزمات الاقتصادية: لاسيما كساد الثلاثينات، فقد بينت الأزمة الاقتصادية أن الإرادة الفردية غير قادرة على ضمان التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وظهر أن التدخل المباشر للدولة أصبح هو الحل القادر على تحقيق هذا التوازن.
- 2- التطور السياسي والاقتصادي، وجاء بسبب التدخل المتزايد للدولة سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية،
- 3- التطور التكنولوجي: فبعض القطاعات التكنولوجية المتقدمة ينبغي أن تقوم بها الدولة لأنها تنطوي على استثمارات ضخمة ولا تدر عائدا مباشرا.
- 4- الثورة الكينزية: ومرجعها الى افكار الاقتصادي جون ماينرد كينز وما احدثه كتاب النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقد سنة 1932.¹³

انتقد كينز ما اعتقده رواد النظرية الكلاسيكية أن التوازن يحدث تلقائيا دون تدخل الدول، ويرى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بناء على ما خلفته النظرية الكلاسيكية من أزمات.

¹² نزار كاظم الكيخاني، مرجع سابق، ص 53

¹³ د. السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 61-62.

ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة إذ تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي، إنما تعبر عن قطاعاً حيوياً له أهميته الكبرى، آثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد الوطني فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أن السياسة المالية بتكييفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة، وأوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل العبرة بتوازن ميزانية الاقتصاد القومي، ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل، وهكذا أخرج كينز السياسة المالية عن عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، ليكون بذلك قد قضى على مبدأ حيادية السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن ميزانية الدولة¹⁴.

وفيما يتعلق بالسياسة المالية فإن أهم فروض كينز تتمثل فيما يلي:

- 1- ان الاقتصاد الصناعي المتقدم لا يتحقق فيه التوازن عند التوظيف الكامل، ففي أي وقت معين قد يكون حجم الاستثمار الخاص غير كاف إذا سلمنا بتوزيع الدخل السائد ونمط استهلاك الجماعة للحفاظ على مستوى عال من الدخل والتوظيف.
- 2- أن العلاج التقليدي للكساد بخفض الأجور النقدية لخفض تكاليف أصحاب الأعمال ليس كافياً، ففي أحسن الأحوال يكون العلاج حياًدياً، وفي أسوأ حالاته قد يؤدي إلى زيادة حدة الكساد.
- 3- يمكن القيام بالعمل الحكومي للإبقاء على مستوى عال ومستقر للطلب الفعال، وفي فترات الكساد لا يتوازن الانفاق الحكومي الإضافي بالخفض المقابل في الانفاق الخاص. وفيما يتعلق بالاقتصاد ككل فإن توظيف الموارد العاطلة يعتبر بلا تكلفة من حيث أن الانتاج الزائد ومستويات المعيشة العالية يمكن أن تتحقق بزيادة الانفاق

¹⁴ حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس سيدس بلعباس، ص 80 و81.

الحكومي.¹⁵ فأظهرت النظرية العامة ليكنز فكرا اقتصاديا وماليا جديدا انبثق عنه أسس جديدة للسياسة المالية والنقدية. وقد شارك في هذا الفكر وتطويره علماء الاقتصاد المشهود لهم منهم هانسن، وانتروب، هكس، ساميلسون ومسجريف وغيرهم. وصاحب ظهور هذا الفكر الجديد أحداث اقتصادية وسياسية واجتماعية من تقدم للصناعة وقوة النقابات العمالية، وانتشار الروح الديمقراطية ومطالبة الدولة بالمزيد من الخدمات والعمل على رفع مستوى المعيشة للطبقات الدنيا.¹⁶

هاجم هانسن الاسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي وأوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي. واهتم اهتماما شديدا بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي فرفض مبدأ توازن الميزانية رفضا باتا ليطلق للدولة الحرية في رسم سياساتها المالية واستخدام اساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

وأفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل ادوات السياسة المالية وامكانياتها محاولين ارساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية، والمالية الوظيفية وغيرها.¹⁷

¹⁵ د. السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص 63 - 64.

¹⁶ د. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1997، الاسكندرية مصر، ص 155.

¹⁷ د. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية الجزء الأول كلية التجارة - مجمع العلوم الإنسانية - الاسكندرية مصر 2018، ص 28 و 29.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة المالية وآلية عملها

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

تسعى مختلف السياسات التي تعتمد عليها الدولة الى تجسيد هدف او مجموعة من الأهداف، والسياسة المالية من بين أهم السياسات التي لها أثر كبير ومباشر على الاقتصاد والتي تستخدمها جميع البلدان سواء المتقدمة أو النامية في تحقيق أهدافها، ويمكن استعراض أهم أهداف السياسة المالية من خلال ما يلي:

1- تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد الاقتصادية

يتضمن هدف تحقيق الكفاءة الاقتصادية توجيه الموارد نحو أفضل الاستخدامات للموارد الاقتصادية التي بحوزة المجتمع وبأكفا صورة ممكنة، وبعبارة أخرى تدخل الدولة في توزيع الموارد ما بين الاستخدامات العامة المختلفة طبقا لأوليات معينة بهدف تحقيق أقصى نفع عام، أقل ضرر ممكن.

2- تحقيق الاستقرار في الاسعار

لغرض الحد من التقلبات في مستويات الأسعار التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي بطريقة لا يكون مرغوب فيها من قبل المجتمع، فإن السياسة المالية تهدف الى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار لاحتواء الضغوط التضخمية والانكماشية، وغالبا ما تكون معالجة الارتفاع في هذه الأسعار أسهل من معالجة انخفاضها. و لأجل تحقيق ذلك و بالنظر لما يترتب على التضخم من آثار اقتصادية و اجتماعية و سياسية سيئة تلجأ السلطة المالية الى استخدام السياسة المالية من خلال سياسة انكماشية تقوم على خفض الانفاق الحكومي و خصوصا الاستهلاكي منه مع عدم المساس بأوجه الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد و على سبيل المثال تقليص حجم الانفاق على القطاعات الخدمية عند الضرورة فضلا عن استخدامها للإيرادات الضريبية و احداث

فائض الميزانية العامة للدولة في هذا المجال لو تطلب الأمر، أي العمل على تكيف السياسة المالية بما يؤمن تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

3- تحقيق مستوى التشغيل الكامل

أي تحقيق التشغيل الكامل للطاقات الانتاجية المتاحة ، و قد كان الاهتمام بهذا الهدف كبيرا من قبل حكومات البلدان المختلفة و خصوصا بعد حدوث أزمة الكساد في فترة الثلاثينات من القرن الماضي ، اذ اصبح للسياسة المالية دورا هاما في علاج مشكلة البطالة من خلال التوجه نحو زيادة الانفاق الحكومي أ، تخفيض الضرائب أو كلاهما معا لعرض رفع مستوى الطلب الكلي الفعال و الذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة و يرتفع مستوى الطلب الكلي الفعال و الذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة و يرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي ، ذلك أن العلاقة بين مستوى العاقبة بين مستوى العمالة و مستوى الطلب الكلي علاقة طردية ، فكلما ارتفع مستوى الطلب الكلي زادت الايرادات المتوقعة من بين المنتجات و من ثم زيادة حجم الانتاج، الأمر الذي يؤدي من خلاله الى زيادة الطلب على عنصر العمل و حصول ارتفاع في مستوى العمالة.

ان دور الحكومة في هذا المجال هو دور تعويضي للنقص الذي يحصل فيه الطلب الخاص، وذلك عن طريق زيادة الانفاق العام وخاصة الاستثماري منه، الذي يؤدي بدوره الى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل. ويطلق عادة على مثل هذه السياسة بالسياسة المالية التوسعية لمعالجة النقص في الطلب الكلي.

4- تحقيق النمو الاقتصادي

نظرا الى التباطؤ الذي حصل في نمو الانتاج الحقيقي في البلدان الصناعية و الذي لم يتجاوز 2% خلال الفترة (1913 - 1938) ، و نتيجة للدمار و الانهاك الاقتصادي الذي عانت منه البلدان الصناعية من مخلفات الحروب و بروز الحاجة الى القيام بإعمار

و تطوير اقتصادياتها، فقد أصبح من الضروري تدخل حكومات هذه البلدان للتوسع في امكاناتها الانتاجية بحيث تعمل على زيادة النمو في الطاقة الانتاجية - وذلك من خلال النهوض بالمستويات الانتاجية- جعل من هذا الهدف ليكون سبيلا و هدفا طويل الأمد باعتماد سياسات مالية مثلى و الاناطة بدورها الهام في تنمية الموارد المادية و البشرية و تحقيق زيادات مستمرة في الطاقة الانتاجية .¹⁸

5-إعادة توزيع الدخل:

يشهد توزيع الدخل في الدولة النامية اتجاه سلبي يتطلب إعادة توزيعه لعدة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، حيث تنصرف الأهداف الاجتماعية إلى أن التوزيع العادل للدخل يعد من أهم وسائل تحقيق الاستقرار الاجتماعي بين جملة شرائح المجتمع المختلفة أو لاً وتحقيق الاستقرار السياسي كانهدام الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات وغيرها ثانياً، وتكمن أهمية إعادة توزيع الدخل في الرفع من مداخيل أصحاب الدخل الضعيفة والمحدودة، ومن ثم رفع الميل الحدي للاستهلاك، وتشجيع الحافز على العمل والإنتاج والاستثمار بالدرجة الأولى بما يعود على الاقتصاد بنتائج ايجابية في المستقبل

حيث تلعب السياسة المالية على وجه الخصوص دوراً مهماً مبرزاً في إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال إدارة أدواتها والقيام بالوظائف التي من شأنها أن تقدم الخدمات العامة وبخاصة لذوي الدخل المحدود، كمشروعات بناء سكناات وتحسين القطاع الصحي والتعليم المجاني ودعم المواد الغذائية الأساسية، كل هذا يساهم في اتساع الهوة في توزيع الدخل، بالإضافة إلى فرض الضرائب بالرغم من ضعف الجهاز الضريبي، فالغاية منها هو تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، كالضرائب التصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة والضرائب على التركات ووضع حد للملكية وضرائب المبيعات وغيرها التي يمكن استخدامها بحسب ما تقتضيه مرحلة توزيع الدخل الشخصية، وعليه

¹⁸نزار كاظم الكيخاني، مرجع اسبق، ص 46-47.

تلعب الضرائب بصفة عامة دوراً أساسياً في التقليل من الفروقات بين أفراد المجتمع وتسعى من أجل إعادة توزيع الثروة.¹⁹

6- تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية الى تحقيق الاستقرار في الانتاج والتشغيل، ولا يعني تحقيق الاستقرار الاقتصادي الجمود أو الركود في القطاعات بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الانتاج ومقدار الدخل ومستوى الأسعار.²⁰

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

ترتكز السياسة المالية على النفقات العامة والايادات العامة والموازنة العامة، وهذه العناصر الثلاث هي محور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وتستطيع الحكومة التأثير في الاقتصاد القومي عبر أدوات السياسة المالية لمواجهة المشاكل والاختلالات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد عن طريق التأثير في حجم الطلب الكلي، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية المكونة من النفقات الحكومية والايادات الحكومية والقروض، وهذا التأثير يتم عبر أدوات مباشرة وغير مباشرة يمكن توضيحها بما يأتي:

1- الادوات المباشرة

و تسمى ايضا بالادوات التقديرية للسياسة المالية، و هي سياسة تغير فيها الحكومات من المعدلات الضريبية أو البرامج الإنفاقية و ذلك عن طريق اصدار تشريعات جديدة تجري في هذا الصدد ، و من أهم الأدوات الرئيسية لها (برامج الأشغال العامة ، مشاريع التوظيف ، و التغيير في معدلات الضريبة و أن ما تتطلبه هذه الادوات هو التدخل بشكل مباشر من قبل الحكومة حيث يمكنها اللجوء الى العمل لتغيير الانفاق الحكومي أ، إعادة

¹⁹ حدادي عبد اللطيف، مرجع اسبق، ص 91.

²⁰ د. وحيد عبد الرحمان بانافع، مرجع أسبق، ص 23.

هيكلته أو من خلا اجواء تغيرات في المعدلات الضريبية و اعادة في هيكلتها ، فعندما توجد مشكلة بطالة فانه بالإمكان التدخل بشكل مباشر لإيجاد وظائف عامة للعاطلين عن العمل و لفترات قصيرة ، كي يتمكنوا بعدها من الانتقال و بشكل تدريجي الى وظائف منتظمة في الطاع الخاص ، و عليه فان مسألة التصدي لظاهرة الكساد أو التعرض لها كظاهرة سلبية في الاقتصاد تلجأ الحكومات في الغالب الى اعتماد اجراءات أو سياسات توسعية تتم من خلال إجراء تخفيضات ضريبية بهدف الحفاظ على الدخل المخصص للإنفاق من الهبوط أو زيادته ، و بالتالي منع التراجع الاقتصادي و رفع مستوى النشاط الاقتصادي باتجاهات تصاعدية.

2- الأدوات غير المباشرة:

و تتخذ هذه الأدوات شكلين هما (الضرائب التصاعدية) و المدفوعات التحويلية، و تسمى ايضا بالأدوات التلقائية بما لها من خواص ذاتية تحقق الاستقرار بشكل تلقائي، فالضرائب التصاعدية ترتفع معدلاتها جراء الزيادة التي تحصل في مستويات الدخل و ذلك في حالات الرواج، اذ تعمل على الحد من ارتفاع مستوى الطلب الكلي، و بالعكس فإنها تنخفض و بشكل تلقائي ايضا عند حصول انخفاض في مستويات الدخل الشخصية، و بالتالي الطلب الكلي و ذلك في حالات الركود بحيث يتوازن الدخل الشخصي المتاح مع الانفاق أما ما يخص المدفوعات التحويلية فإنها تدفع بلا ثمن من قبل الحكومة من قبل الحكومة كخدمات تأمين ضد البطالة والتقاعد ولها مساهمة في اعادة توزيع الدخل بين الافراد.

وعلى اية حال فان لجوء السلطة المالية من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، سواء عن طريق السياسة الضريبية أم الإنفاقية، أم باستخدام الاثنين معا للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي وأن كان ذلك التأثير يعد تأثيرا جزئيا وليس القضاء على كل

الاضطرابات، على اعتبار أنه يبقى مرهونا بفاعليتها من جهة، ومدى ارتباطها بالتأثيرات التي تتركها السياسة النقدية من جهة أخرى²¹.

ويمكن التعرف أكثر على ادوات السياسة المالية فيما يأتي:

أولاً: السياسة الإنفاقية العامة

تعد سياسة الإنفاق العام في الفكر المالي الحديث من الموضوعات الجديدة في الدراسات المالية المعاصرة. فقد اهتم الباحثون في مجال المالية العامة والتاريخ الاقتصادي بالنظام المالي بموضوع الإيرادات دون توجيه اهتمام للإنفاق العام، الذي أصبح الآن من الركائز الأساسية للاستناد عليها في تحديد السياسات المالية.

ماهية الإنفاق العام:

تستخدم الدولة في سبيل الحصول على السلع والخدمات التي تنتشدها وكذلك في أداء دورها لتحقيق النفع العام مبالغ نقدية. فالنفقة العامة عبارة عن مبلغ من النقود، تقتطعه الدولة من أو إحدى المؤسسات العامة من أموالها بقصد اشباع حاجة عامة. أو تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ومع تطور حركة الحياة تطورت وظائف الدولة حتى شملت الكثير من الخدمات واستقر الكثير من أساتذة الفكر المالي العام على تعريف النفقة العامة على أنها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد اشباع حاجة عامة ومن ثم يتضح أنه لا اعتبار النفقة عامة يجب أن تشمل على ثلاثة أركان وهي:

أ - صدور النفقة عن جهة عامة: النفقة اما أن تكون عامة أو خاصة. ويمكن التمييز بينهما من خلال معايير كثير أهمها وضوح المعيار القانوني، الذي يستند الى الطبيعة

²¹نزار كاظم الكيخاني، مرجع أسبق، ص 51.

القانونية لمن يقوم بالإنفاق، وتبعا لهذا المعيار فإن النفقات العامة هي التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة أو أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المعنوية، والنفقات الخاصة هي التي يقوم بها أشخاص القانون وهي الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة.

ب- أن تكون بغرض تحقيق منفعة عامة: تتصف المنفعة العامة بجماعية الطلب عليها، والتي يتطلب إشباعها ضرورة تضافر جهود المجتمع بآثره. وذلك اما نتيجة لعدم إمكانية التجزئة مثل هذه الحاجات (الدفاع والأمن الداخلي والقضاء) وإما لعدم إمكانية الجهود الفردية لإشباعها (كإنشاء خطوط السكك الحديدية والطرق).

ج- أن تتخذ النفقة الشكل النقدي: لكي تعد النفقة عامة لابد من استخدام الدولة مبلغ كم النقود لمباشرة نشاطها، ومن ثم يعد نفقة عامة ما تدفعه الدولة للحصول على السلع والخدمات المختلفة، كالمبالغ التي تدفعها في شكل أجور ومرتببات لموظفيها وعمالها، والمبالغ التي تنفقها الدولة في سبيل قيامها بالخدمات والمرافق والإشغال العامة.²²

يعتبر استخدام النفقات العامة كأداة للتأثير على الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تتدخل الدولة بها في النشاط الاقتصادي، بحيث تقوم السلطات العمومية بحقن الاقتصاد الوطني خلال فترات الانكماش عن طريق زيادة الانفاق العام وذلك بهدف رفع القدرة الشرائية وبالتالي الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم إنعاش الاقتصاد الوطني، وتقوم خلال فترات التضخم بتخفيض الانفاق العم وذلك بهدف خفض القدرة الشرائية وبالتالي خفض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري.

ثانيا: السياسة الضريبية

²²د. يحيى عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، معهد الادارة العامة، 2014، ص

تعتبر الضرائب إحدى الوسائل المؤثرة والمكونة للسياسة المالية، فهي تمثل عاملاً أساسياً في تحديد قدرة الدولة على إدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما تكفله من تيار متواصل للإيرادات يمكن الحكومة من القيام بالدور المنوط بها. وتعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفق لقدراتهم بطريقة نهائية وبدون مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة.

أما السياسة الضريبية فتعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى.

وتعرف أيضاً على أنها مجموعة من البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة.

يستخلص مما سبق أن السياسة الضريبية تتميز بالخصائص التالية:

- مجموعة متسعة ومتكاملة ومتربطة من البرامج؛
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات لضريبة الفعلية والمحتملة؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزءاً منها.

ثالثاً: سياسة القرض العام

تحتاج الدولة في الكثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة على أوجه الإنفاق العام، حيث لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة (وبشكل خاص الضرائب) بتغطيتها، لذلك تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وبهذا تحصل على الموارد اللازمة، وتعرف هذه العملية بالقرض العام الذي يعد ورداً من موارد الدولة، وإن كان لا يتصف بالدورية والانتظام.

ويشير القرض العام أو الدين العام إلى جميع القروض التي تحصل عليها الدولة سواء من مصادر داخلية أو خارجية. كما يعرف أنه مبلغ نقدي تقتضيه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيتها إلى قاعدة قانونية.²³

الفرع الثالث: آلية عمل السياسة المالية

تكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والإنفاقية لتحقيق العمالة الكاملة ورفع معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والأجور، العدالة في توزيع الدخل وتستطيع الحكومة تحقيق هذه الأهداف من خلال زيادة أو خفض الإنفاق العام والضرائب وذلك وفقا للوضع الاقتصادي.²⁴

تستخدم أدوات السياسة المالية في الاقتصاد من أجل معالجة الفجوة الركودية، والفجوة التضخمية وتتجلى آلية عملها في :

1 - حالة الكساد الاقتصادي: وهي تعني أن يكون العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، ومما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها. وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد يمر بمرحلة تباطؤ في نموه، ولانتشال الاقتصاد من هذا الوضع تلجأ الحكومة إلى ما يسمى بالسياسة المالية التوسعية، وتكون السياسة المالية التوسعية عن طريق:

زيادة مستوى الإنفاق العام: والمتمثل أساسا في زيادة مشتريات الحكومة بصورة مباشرة (سلع وخدمات)، أو زيادة المداخل التي يتحصل عليها الأفراد لأن إنفاق الحكومة

²³ بابوش حياة، السياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 2001-2014، جامعة البويرة، ص 186-187.

²⁴ درواسي مسعود مرجع أسبق، ص 214.

هو بمثابة مداخل للأفراد، وبالتالي يؤدي زيادة دخول الأفراد إلى زيادة الطلب، وتؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيدي عاملة جديدة وزيادة التوظيف مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

تخفيض الضرائب: بدلاً من زيادة الإنفاق العام، أو إعطاء إعفاءات ضريبية للمواطنين مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفين، لأن تلك الضرائب التي كانت تقطع من المواطنين بنسبة معينة قد تم تخفيضها أو التخلي عنها، وبالتالي تصبح نسبة الاقتطاعات قليلة مما يؤدي إلى زيادة الدخل التصرفي المخصص للإنفاق الاستهلاكي والادخار، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بما فيه الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي.

وقد تستخدم الحكومة الاثنين معا أي زيادة الإنفاق مستوى العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

2 - حالة التضخم الاقتصادي: والمتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ودور السياسة المالية أساساً في محالة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية، وذلك عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية والتي تعتمد على:

تخفيض مستوى الإنفاق العام: والذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك مما يؤدي إلى نقص الطلب الكلي، مما يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار. **رفع مستوى الضرائب:** مما يؤدي إلى تخفيض الدخل التصرفي، وبالتالي تخفيض الطلب، ويؤدي تخفيض الطلب إلى كبح مستوى الأسعار.

المزج بين الحالتين: أي تخفيض مستوى الإنفاق العام وزيادة الضرائب من أجل الخروج من حالة التضخم²⁵.

²⁵ ط. د. لوالبيه فوزي، أ. طعيبة محمد د. الجودي محمد علي، مرجع أسبق، ص 67.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنتائج المحلي الإجمالي

تمهيد:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي حيث يعبر عن جزء من الحسابات القومية التي تتيح أمام صانعي السياسات إمكانية تحديد حالة الاقتصاد ومدى كفاءته وسنتطرق في هذا المبحث الى بيان مفهوم الناتج المحلي الإجمالي، أهميته وأنواعه، طرق وثغرات حسابه واثار السياسات الاقتصادية على الناتج المحلي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الناتج المحلي، مفهومه، أهميته

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الناتج المحلي الإجمالي:²⁶

بدأت فكرة إصدار نظام للحسابات القومية ذو صفة دولية في الأربعينيات من القرن الماضي عندما مولت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (OECD) وحدة بحوث الحسابات القومية بجامعة كامبردج، التي انبعث منها فكرة ما يعرف الآن بنظام الحسابات القومية "system of national Accounts (SNA)"، بعد ذلك قام المكتب الإحصائي في الأمم المتحدة بإصدار نظام للحسابات القومية المتحدة عام 1953م.

وفي عام 1968م جرى تطوير النظام حيث ادخل على هذا النظام العديد من التعديلات. ومع تطور الأسواق المالية وزيادة الاهتمام بالاعتبارات البيئية وتعدد المعاملات الاقتصادية بدأ العمل في منتصف الثمانينات بتطوير النظام من خلال اجتماعات كافة لجان الأمم المتحدة، ونتيجة لتلك الاجتماعات تم إصدار النظام بشكله المطور عام 1993م.

وأخيرا صدرت النسخة الأخيرة من هذا الدليل عام 2008 حيث تم اعتماد هذا النظام بشكل أساسي لهدفين الأول: تسهيل الحسابات القومية والثاني جعل المقارنات بين

²⁶ مهند بن عبد الملك السلطان، احمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي، 2016،

الدول منطقية وقابلة للتطبيق، ومع ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أنه لا يمكن تطبيق النظام بشكل موحد والسبب يعود إلى اختلاف بنية وطبيعة النظام الاقتصادي من بلد لآخر.

الفرع الثاني: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

1- هو القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة، بغض النظر عن عناصر الإنتاج والمواد المستخدمة سواء وطنية أو أجنبية ويستخدم هذا المعيار بحصر مستوى النشاط الاقتصادي الوطني وتحديد مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج ويتم حسابه عن طريق جمع قيم الإنتاج المحلي داخل حدود الدولة، والناتج المحلي الإجمالي يساوي (الناتج القومي الإجمالي - عوائد عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج + عوائد الإنتاج الأجنبية الموجودة في داخل حدود الدولة).²⁷

2- هو القيمة النقدية لجميع السلع الجاهزة والخدمات المنتجة داخل حدود بلد ما في فترة زمنية محددة، ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي وهو الشائع وعلى أساس ربع سنوي، ويشمل الناتج المحلي الإجمالي جميع الاستهلاك العام والخاص، والنفقات الحكومية، والاستثمارات، والمخزون الخاص والمدفوعة في تكاليف البناء والتوازن الخارجي للتجارة (تضاف الصادرات ويتم طرح الواردات) حيث يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المعايير التي تقيس مدى كفاءة اقتصاد بلد ما.

عرفه Paul a. Samuelson بأنه:²⁸

يمثل النمو الاقتصادي توسع الناتج المحلي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما، بعبارة أخرى يحدث النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود امكانيات الانتاج لبلد ما نحو الخارج.

²⁷ سامية حسن محمود، أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان رسالة ماجستير جامعة النيلين الخرطوم 2008 ص 53.

²⁸ رهام محمود محمد علي أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1992-2017 بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة النيلين الخرطوم، 2019، ص 35.

وعرفه François Perroux بأنه:²⁹

يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الانتاج لبلد ما (النتاج الصافي بالقيمة الحقيقية).

خلاصة القول إن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الإنتاج من الموارد الموجودة داخل قطر معين بصرف النظر عن الأماكن التي يعيش فيها أصحاب تلك الموارد.³⁰

الفرع الثالث: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

تكمن الأهمية الأساسية للناتج المحلي الإجمالي على أنه مؤشرا هاما على كفاءة اقتصاد البلد ومستوى معيشته نذكر منها:

- متابعة التقلبات الاقتصادية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.
- تشخيص واقع الاقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالاقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم في كفاءة النمو.
- يمكن الاعتماد على التنبؤات الاحتمالية والإسقاطات القياسية بمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والتوزيع بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار، والعلاقة بين الأجور والدخول الرأسمالية)
- تشخيص واقع النظام الاقتصادي من خلال تحديد العلاقة أو النسبة بين القطاعين العام والخاص باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.
- يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا هاما في إعداد السياسات الخاصة بالسكان، وذلك لان معدل نمو السكان يمثل دورا سلبيا عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي.

²⁹ ايمان عبد السلام محمد، أثر الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الاجمالي بحث علمي لنيل شهادة الاجازة في الاقتصاد دراسة حالة الجمهورية العربية السورية 2017/2018 ص 43.

³⁰ معتر ادم عبد الرحيم محمد، تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2018، ص 54.

- الناتج المحلي الإجمالي يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالبا سنة.
- يلخص ما تخلصت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي.
- الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مؤشر اقتصادي هام يمكن استخدامه للتحليلات الاقتصادية ووضع الخطط السياسات التنموية، ومعرفة توجهات الاقتصاد الحالية.
- الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق، يمكن معرفة توجهات الاستهلاك للقطاعات الرئيسية والمستهدفة.
- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي لإجراء التنبؤات الاقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.
- يمكن استخدام مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي كمقياس لمستوى المعيشة بشكل تقريبي.

المطلب الثاني: أنواع وكيفية حساب الناتج المحلي الإجمالي:³¹

الفرع الأول: أنواع الناتج المحلي الإجمالي

1 - الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والنقدي:

هو عبارة عن مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في ذلك العام، وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي يحسب على أساس القيمة السوقية لأسعار السلع والخدمات المنتجة في كل عام. والناتج المحلي الإجمالي الاسمي يقيس قيمة الناتج في فترة معطاة بأسعار استهلاك الفترة او كما نفترض أحيانا بالأسعار الجارية.

ويتضح لنا أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير من عام لآخر لسببين: الأول هو أن الناتج العيني من السلع يتغير والسبب الثاني هو أسعار السوق. وتتغير وبالنسبة للحالات المتطرفة والغير واقعية يمكن إن تصور ان اقتصاد ما ينتج نفس الناتج في سنتين تضاعفت بينهما الأسعار وفي هذه الحالة نجد أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قد تضاعف أي أصبح في السنة الثانية ضعف ما كان عليه في السنة الأولى حتى بالرغم من أن الناتج العيني في الاقتصاد لم يتغير كليا.

2 - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية النتيجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون سنة عادة.

وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يحسب على أساس أسعار السنة السابقة لسنة المقارنة أي أسعار السنة الثابتة في سنة الأساس وان الناتج المحلي الإجمالي

³¹ معتز ادم عبد الرحيم محمد، مرجع اسبق، ص 54-58.

الاسمي يقيس التغيرات في الناتج العيني في الاقتصاد بين فترات زمنية مختلفة وذلك من خلال تقويم جميع السلع المنتجة في الفترتين بنفس الأسعار أي بالأسعار الثابتة.

ومن الواضح أن التغيرات في إجمالي الناتج المحلي الاسمي لا تقول لنا اي شيء فيما يختص بكفاءة وأداء الاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات.

وكذلك فإن هذا هو السبب الذي من أجله نحن نفضل استخدام إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وليس الاسمي وذلك كمقياس أساسي لمقارنة الناتج في سنوات مختلفة.

3 - الناتج المحلي والناتج القومي الإجمالي:

الناتج المحلي الإجمالي:

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

الناتج المحلي القومي:

إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة مواطني البلد أم بخارجه واستثناء القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة بواسطة غير المواطنين خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية

(ما يدخل الاقتصاد مطروحاً منه ما يخرج)

كما يتضح أعلاه إن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة بداخل المحيط الجغرافي ، إلا أن جزء من هذه العناصر قد يكون مملوكاً لغير مواطني الدولة، وهذا يؤدي إلى أن جزء من عوائد عناصر الإنتاج الوطنية تعمل خارج الحدود الجغرافية مما يؤدي إلى تحويل العوائد التي يحصلون عليها إلى داخل اقتصاد البلد الموطن والفرق بين ما يدخل الاقتصاد وما يخرج منه يسمى صافي العوائد التي يحصلون عليها الى داخل

اقتصاد البلد الموطن، والفرق بين ما يدخل الاقتصاد وما يخرج منه يسمى صافي عوائد عناصر الإنتاج الخارجية (وبالتالي يعبر الناتج القومي الإجمالي بشكل أدق عن الإنتاجية الحقيقية لأفراد ذلك الوطن، لكن ذلك لا يعني أن الدولة لا تستفيد من الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي، فالعاملون الأجانب من جهة أخرى يساعدون في عملية التنمية الاقتصادية.

4 - الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الصافي:

الناتج المحلي الإجمالي: إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. ويتم حساب الناتج المحلي بدون إهلاك رأس المال.

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الإجمالي - إهلاك رأس المال

يجب ملاحظة ان الناتج المحلي الاجمالي لا يؤخذ في الحسبان الحقيقة القائلة بان الاصول الرأسمالية في الدولة مثلا الآلات والمعدات والمباني تستهلك على مر الزمن وبالتالي تتهالك المعدات وتصبح غير قابلة للاستعمال مع مرور الزمن لذا يجب ان يؤخذ في الحسبان تناقص قيمتها نتيجة الاستعمال او حتى ينتهي عمرها الافتراضي عند حساب الناتج المحلي الاجمالي ، لذلك استخدام مقياس اخر للاقتصاد وهو عبارة عن الناتج المحلي الاجمالي بعد استهلاك راس المال مما ينتج مفهوما جديدا اكثر مصداقية وهو (الناتج المحلي الصافي) بحيث يعبر ذلك المفهوم عن القيمة الحقيقية للاقتصاد وعن قيمة النواتج الحالية الحقيقية وليس قيمتها السابقة

الفرع الثاني: طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي:

هناك ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، طريقة الدخل، الإنفاق والناتج وهي تعطي نفس النتيجة تماما وتختلف في كيفية تقدير الناتج المحلي الإجمالي.

1 - طريقة الدخل: هو إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة³²

فالدخل المحلي هو عبارة عن دخول عناصر الإنتاج التي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة وتشمل:³³

- **الأجور والمرتبات:** وهو جميع ما يحصل عليه عنصر العمل سواء كان ذهنيا ام بدنيا بالإضافة إلى ما يحصل عليه من حوافز للإنتاج أو مكافآت شخصية.
- **الأرباح والفوائد:** مثل أرباح المؤسسات والشركات أما الفوائد فهي عوائد الحسابات الجارية أو الإيداعات أو حسابات التوفير في البنوك.
- **الإيجارات:** وتشمل إيجارات العقارات بأنواعها وإيجارات الأراضي الزراعية والعوائد الناتجة من براءة الاختراع أو حقوق التأليف.
- **دخول أصحاب الأعمال الصغيرة:** مثل دخول المطاعم والمحلات ذات الحجم الصغير.

ومن خلال التعريف السابق يتبين أن عناصر الإنتاج يجب أن تساهم في العملية الإنتاجية لكي تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي. وعليه فإن مدفوعات الضمان الاجتماعي وانتقال ملكية الأصول لا تدخل ضمن تعريف الدخل المحلي.

صافي الدخل المحلي = الأجور والمرتبات + الأرباح والفوائد + الإيجارات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

إجمالي الدخل المحلي بطريقة الدخل = صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + اهتلاك رأس المال - الإعانات الإنتاجية.

³² مهند بن عبد الملك السلطان، احمد بن بكر البكر، مرجع أسبق ص 7.

³³ احمد عثمان مصطفى جرادة، مكونات الناتج المحلي عند احتسابه بطريقة الانفاق وتأثيرها على النمو الاقتصادي في فلسطين

2016/1996، ص 16.

2 - طريقة الإنفاق: هو إجمالي قيمة السلع الموجهة لتلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستثماري والإنفاق الحكومي وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقصا الواردات) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.³⁴

النتائج المحلي بطريقة الإنفاق

الإنفاق الكلي = الإنفاق الاستهلاكي الخاص ونقص الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقص الواردات)

إن الاستثمار من وجهة نظر الفرد قد لا يعد استثمار من وجهة نظر المجتمع، ف شراء الفرد لأسهم شركة قائمة يعد استثمارا من وجهة نظر الفرد أما من وجهة نظر المجتمع فيعتبر ذلك تحويلا للملكية.

بينما يعد شراء الأسهم لإنشاء شركة ما استثمارا من وجهة نظر الفرد والمجتمع.³⁵

صافي الناتج المحلي (NDP) = إجمالي الناتج المحلي - امتلاك رأس المال

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق = (الإنفاق الاستهلاكي الخاص) الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي + إجمالي الاستثمار + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات - الواردات)

3 - طريقة الناتج: هو إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة.³⁶

طريقة احتساب القيمة المضافة للسلعة:

³⁴ مهذب بن عبد الملك السلطان، مرجع أسبق، ص 8.

³⁵ معتز ادم عبد الرحيم محمد، مرجع أسبق، ص 59.

³⁶ مهذب بن عبد الملك السلطان، مرجع أسبق، ص 10-11.

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية ثم تجمع هذه الإضافات لكافة قطاعات الاقتصاد للوصول إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج.

القيمة المضافة = قيم الإنتاج الإجمالي - الاستهلاك الوسيط + صافي الضرائب (ضرائب - إعانات)

طريقة احتساب القيمة النهائية للسلعة:

في هذه الطريقة يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة نهائية خلال سنة في سعرها، ومن ثم جمع العمليات للحصول على الناتج المحلي.

الشكل رقم (01) الحسابات الأساسية للنتائج المحلي³⁷

جدول 1 الحسابات الأساسية للنتائج المحلي

▪ الإنفاق الاستهلاكي (C) ▪ السلع غير المعمرة ▪ السلع المعمرة ▪ الخدمات ▪ (+) الإنفاق الاستثماري ▪ الاستثمارات الثابتة ▪ (تكوين رأس المال الثابت) ▪ التغير في المخزون (+) ▪ الإنفاق الحكومي (G) ▪ مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية (+) ▪ صافي الإنفاق الخارجي ▪ الصادرات السلعية (+) ▪ والخدمية (-) الواردات السلعية والخدمية	▪ الأجور والمرتببات والحوافز ▪ أرباح المنظمين ورجال الأعمال ▪ عوائد رأس المال أو الفوائد ▪ الإيجارات والربوع ▪ دخول أصحاب المهن والحرف ▪ والأعمال والصغيرة xxx = الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج = قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج (+) الضرائب غير المباشرة (+) مخصصات إهلاك رأس المال (-) إعانات الإنتاج	أ- قطاعات الإنتاج السلمي ▪ قطاع الزراعة والثروة السمكية والحيوية ▪ قطاع الصناعة التحويلية والاستخراجية ▪ قطاع النقل والتخزين والمواصلات ▪ قطاع تجارة الجملة والتجزئة ▪ البناء والتشييد ▪ الكهرباء والمياه والغاز ب- قطاعات الإنتاج الخدمي: ▪ منتجو الخدمات الحكومية ▪ خدمات المنازل ▪ منتجو الهيئات اللاربحية
xxx = الإنفاق الكلي = (الطلب الكلي) = الناتج المحلي الإجمالي	xxx = الناتج المحلي الإجمالي = العرض الكلي	الناتج المحلي الإجمالي = العرض الكلي

³⁷ أ. د. محمد أحمد الافندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي صنعاء، الطبعة الثانية، اليمن، 2012، ص 62.

الفرع الثالث: الصعوبات والثغرات في حساب الناتج المحلي الإجمالي:³⁸

إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو عدم نقصانه، يعد عادة أحد الأهداف الأساسية للسياسة الحكومية على مستوى الاقتصاد الكلي، وبسبب بعض المشكلات الخطيرة التي تنتج عندما نحاول استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للرفاهية، فإننا نشير الآن إلى بعض الصعوبات أو الثغرات التي تواجهها في هذا السبيل.

- الناتج المحلي الإجمالي والمصلحة الاجتماعية: (أغلب النشاطات غير التجارية والمحلية كالعزل المنزلي والعناية بالأطفال)، لا تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي، رغم أنها تعد إنتاجاً حقيقياً، ورغم ذلك لو أنك قمت بإرسال الأطفال للحضانة أو استخدمت أحد لتنظيف المنزل أو قيادة السيارة فإن الناتج المحلي الإجمالي يزداد، حيث أن أجور العاملين في الحضانة أو أعمال التنظيف أو السائقين تحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي، إن تغيراً صغيراً في الإجراءات المؤسسية رغم عدم زيادة الإنتاج يمكن أن يظهر كتغير في الناتج المحلي الإجمالي

- الاقتصاد الخفي: تصادفنا في الحياة العملية الكثير من العمليات الإنتاجية التي لا تصل إلى السوق، وبالتالي لا تدخل قيمتها في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل فإن هناك بعض العمليات السوقية غير الإنتاجية والتي تصل إلى السوق ويجب استثنائها من حساب الناتج المحلي الإجمالي و من الأمثلة على العمليات الإنتاجية التي يجب أخذها في الاعتبار عند حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إيجارات البيوت والمنازل التي يسكنها مالكوها، المستهلكات الزراعية التي يستهلكها منتجوها، خدمات ربات البيوت، ومن الأمثلة الغير إنتاجية التي يجب استثنائها، المدفوعات التحويلية ويقصد بها المدفوعات التي تحول من الحكومة إلى الأفراد دون أن تتضمن أي مشاركة في الإنتاج الحالي، العمليات الخاصة مثل ملكيات الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى، بيع السلع المستعملة.

³⁸ إيمان عبد السلام محمد مرجع أسبق، ص44.

- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي:

المقارنة بين الدول صعبة لأن مثل هذه المقارنة يجب أن تتم بعملة موحدة، عادة يكون الدولار الأمريكي، مثلاً تحويل قيمة الدخل القومي الإجمالي لليابان إلى الدولار يقتضي التحويل من الين للدولار، وبما أن أسعار الصرف تتغير بشكل درامي خلال فترات قصيرة يكون مثل هذا التحويل صعباً، إن مفهوم الدخل القومي الإجمالي هو الناتج القومي الإجمالي محولاً للدولار باستخدام متوسط معدلات تحويل عملات على مدى عدة سنوات ليتناسب مع معدلات التضخم.

المطلب الثالث: أثر السياسات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي³⁹

أولاً: أثر السياسة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

تحتل السياسة الاقتصادية موضعاً بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي المعاصر، حيث تسعى أي سياسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف باللجوء إلى مجموعة من الأدوات والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية والتجارية، حيث نجد أكثر من وجهة نظر حول أثر هذه الأدوات في الناتج المحلي الإجمالي.

أثر عرض النقود في الناتج المحلي الإجمالي : إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية فأنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة للعلاقة السالبة بين الاستثمارات ومعدل الفائدة والذي ينجم عنه زيادة الدخل، وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي أي أنها تؤدي إلى زيادة احد أو بعض أو كل مكوناته، (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي الاستيراد) وهذه الزيادة في الدخل ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالعكس في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة انكماشية، فأنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة) وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار، وارتفاع أسعار الفائدة والذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات وهي إحدى مكونات الطلب الكلي، وبالتالي فإن انخفاضها سوف يسبب انخفاضه، وهذا يفضي إلى انخفاض الدخل، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نستنتج من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة

ثانياً: أثر السياسة المالية في الناتج المحلي الإجمالي

³⁹ - معتز ادم عبد الرحيم محمد، مرجع أسبق، ص 62-64.

1 - أثر سياسة الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي:

امتنالا لتحليل الكينزي فان استخدام الحكومة الإنفاق كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى الطلب وبالتالي التأثير في حجم الناتج المحلي الإجمالي لقد قام كينز بشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير باعتبار

الإنفاق العام متغير خارجي ومن خلال النموذج الكينزي فان خفض الإنفاق العام يؤثر سلبا على الطلب وحجم الدخل مباشرة ونشوء أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول، وذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها غلبة الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاق وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم في زيادة معدل نمو الناتج .

ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع و الازدهار، بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد بطريقتين، ففي حالة الفجوة الانكماشية والتي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي، أما في حالة فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي اكبر من العرض، تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام لخفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل

2 - أثر الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي:

كان دور الضريبة يقتصر على تحقيق موارد مالية لتغطية النفقات فقط لكن حديثا نجد أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب، كان تستعملها للتأثير على كفاءة استخدام الموارد وذلك عن طريق التأثير على الأسعار النسبية للمنتجات

وعناصر الإنتاج إذ أن تغيير الأسعار بالارتفاع قد يكون مرتبط بفرض الضرائب لا بد أن يأخذ نظام الضرائب بعين الاعتبار قدرة الأفراد على إشباع الحاجات المختلفة أي ضمان مستوى الاستهلاك وكذا المحافظة على قدرتهم

ويمكن للضرائب أن تؤثر سلباً على قدرة الأفراد على العمل، بحيث تخفيض من قدرتهم الإنتاجية، وذلك يحدث في حالة ما إذا أدت الضرائب إلى حرمان الأفراد من جزء من الدخل وبالتالي التقليل من استهلاكهم الضروري، ولأجل ذلك تلجأ معظم التشريعات الضريبية في العالم إلى فرض إعفاءات في مجال الضرائب على الإنتاج وكذا الاستهلاك وهذا لمراعاة الحد الأدنى لمعيشة الأفراد.

إن تخفيض الضرائب على دخول العمال والاستهلاك الضروري، يؤدي إلى التأثير في قدرة الأفراد على العمل في ميلهم نحوه، وذلك يؤدي بدوره إلى الزيادة في معدلات الإنتاج والإنتاجية، تؤدي الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى رفع نفقة الإنتاج وتخفيض الربح، بمعنى آخر تتناسب الضرائب طردياً مع تكلفة الإنتاج وعكسياً مع الربح وذلك حسب أنواع السوق المختلفة.

ثالثاً: أثر السياسة التجارية في الناتج المحلي الإجمالي:

إن وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي وقطاع التجارة الخارجية بالبلدان النامية يعكس في الواقع قوة تأثير هذا القطاع على النشاط الاقتصادي، ويدل بكل وضوح على نمو هذه البلدان ليس ذاتياً وإنما يعتمد في المقام الأول على عوامل خارجية، ولهذا ظهرت عدة نماذج للنمو الاقتصادي تتخذ من قطاع الصادرات العنصر الفعال القائد للنمو، كما أبدت الدراسات التطبيقية صحة الدراسات النظرية بهذا الشأن وأوضحت وجود عامل ارتباط واضح بين الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي.

وقد أكد الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال أن التجارة الخارجية القائمة على التخصيص وتقسيم العمل الدولي كانت من أهم محددات النمو الاقتصادي لبريطانيا والبلدان الأوروبية الأخرى وشارك في هذا الرأي خليفته في جامعة كامبردج دنيز روبرت

سون الذي اعتبر التجارة محرك النمو وتستند هذه الآراء إلى نظرية المزايا النسبية والتي تتلخص في أنه في حالة قيام الدول بإنتاج السلع التي تتفوق فيها نسبيا ، فتستورد السلع التي تتمتع فيه الدول الأخر بكفاءة أكبر، فان الناتج الحقيقي والدخل والاستهلاك يزد منها بأكثر مما لو لم تحصل التجارة، وتعني زيادة الاستهلاك اتساع السوق المحلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في التخصيص وإلى زيادة في اقتصاديات الحجم وارتفاع في معدلات استغلال رأس المال.

وتمثل الزيادة في الدخل الأساسي التوسع في الاستثمار والإنتاج المحلي، والنتيجة أن اتساع السوق وزيادة الاستثمارات تقود إلى زيادة الدخل، كذلك فان التجارة تشمل استيراد السلع الرأسمالية والتكنولوجية والتي بدورها تسرع بعملية التنمية وتعتبر بمثابة منجز لها.

وفي هذا السياق و تأكيداً لما ذهب إليه روبرت سون من أن التجارة الخارجية هي آلة النمو، يقول الاقتصادي هابرلر أن تقسيم العمل الدولي والتجارة الدولية اللذان يمكنان كل بلد من أن يتخصص وأن يصدر الأشياء التي لا يستطيع أن ينتجها اخص من غيرها، ويبدلها فيما يمكن الآخرين أن يزوده بتكلفة أقل، كانت ولا زالت احد العوامل السياسية التي تعزز الرخاء الاقتصادي وتزيد من الدخل القومي لكل بلد يساهم فيها.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية وقياسية لأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990 - 2020

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990 - 2020.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990 - 2020.

مقدمة الفصل الثاني:

كانت الجزائر ولا زالت تعاني من التبعية لقطاع المحروقات الذي يمثل مصدر إيراداتها الرئيسي وعلى الرغم من المساعي والجهود المبذولة من قبل الحكومات المتعاقبة الى تنويع اقتصادها والخروج من هذه التبعية باستخدام السياسات المالية المختلفة إلا أنها ضلت أسيرة التقلبات والتذبذبات المتوالية التي تعرفها أسعار النفط العالمية، و لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا كانت للسياسة المالية دورا مهما فيه من خلال مختلف برامج و خطط الانعاش الاقتصادي، وتحسين المنظومة الجبائية، و هذا ما سنتعرف عليه في هذا الفصل الذي تم تقسيمه الى مبحثين

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة 1990 - 2020.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 - 2020.

المبحث الأول: تحليل تطور السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في الفترة (1990-2020)

تمهيد:

إن السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية ذات الأهمية البالغة في التأثير على مجريات الاقتصاد الوطني والمساهمة في حركية النشاط الاقتصادي، حيث تسعى معظم الدول في انتهاج أسلوب فعال في وضع الحلول لمختلف الأزمات الاقتصادية سواء على المدى القصير أو الطويل.

إن فعالية السياسة المالية في توفير مناخ اقتصادي مستقر يؤدي إلى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر من بين أهم المؤشرات على تطور ونمو النشاط الاقتصادي، وهذا ما سندرجه في موضوعنا هذا من خلال التعرف على واقع السياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي وتطورهما ومدى مساهمة كل من السياسة الإيرادية والسياسة الإنفاقية على النشاط الاقتصادي وتبيان دور كلا السياستين في الوصول إلى الأهداف المرجوة، من خلال دراسة تحليلية لهذه المتغيرات الاقتصادية في الفترة (1990-2020).

المطلب الأول: تحليل تطور الإيرادات العامة

الجدول رقم 02 تطور الإيرادات العامة في الجزائر في الفترة (1990 - 2020)

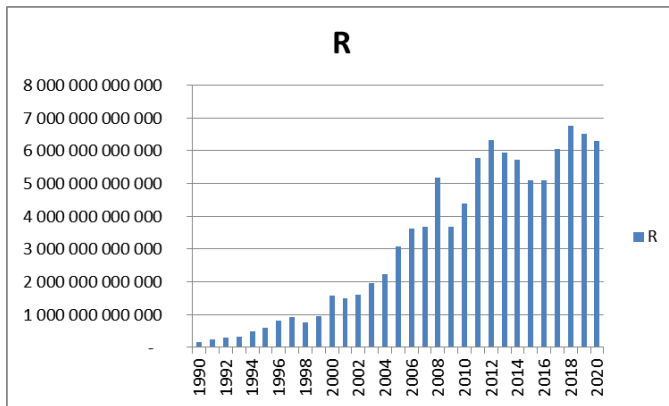
جدول 2 تطور الإيرادات العامة في الجزائر الفترة 1990 - 2020

السنوات	الإيرادات العامة
1990	152.500
1991	248.900
1992	311.864
1993	313.949
1994	477.181
1995	611.731
1996	825.157
1997	926.668
1998	774.511
1999	950.496
2000	1 578.161
2001	1 505.526
2002	1 603.188
2003	1 974.466
2004	2 229.700
2005	3 082.600
2006	3 639.800
2007	3 687.800
2008	5 190.500
2009	3 676.000
2010	4 392.900
2011	5 790.100
2012	6 339.300
2013	5 940.900
2014	5 738.400
2015	5 103.100
2016	5 110.100
2017	6 047.900
2018	6 751.400
2019	6 507.907
2020	6 289.723

الشكل رقم-01- رسم بياني لتوضيح تطور

الإيرادات العامة للفترة محل الدراسة

الشكل 1 رسم بياني لتوضيح تطور الإيرادات العامة للفترة المدروسة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات

الجدول رقم 1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات والبنك المركزي الجزائري من 2004 الي 2018 قوانين المالية 2019 و2020.

يمثل الشكل رقم 01 تطور الإيرادات العامة للجزائر في فترة الدراسة من 1990 الى غاية 2020، ويوضح الشكل البياني في الشكل رقم 01 ارتفاع متزايد للإيرادات العامة والتي تعتمد بصفة أساسية على إيرادات من المحروقات.

الجدول رقم 03 تفاصيل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة (1990 - 2020)

جدول 3 تفاصيل الإيرادات العامة في الجزائر للفترة 1990 - 2003

الإيرادات الجبائية	الجبائية العادية	الضرائب المباشرة	التسجيل والطابع	الرسوم على رقم الأعمال	حاصل الضرائب المختلفة	الحقوق الجمركية	الجبائية على النفط	إيرادات أخرى للميزانية	المجموع
1990	147 300	71 100	21 600	3 500	24 500	10 200	11 300	5 200	152 500
1991	244 200	82 700	22 500	3 500	30 800	7 400	18 500	4 700	248 900
1992	302 664	108 864	27 807	4 667	39 982	9 150	27 258	9 200	311 864
1993	300 687	121 469	35 210	6 687	45 317	6 907	27 348	13 262	313 949
1994	398 350	176 174	44 399	6 900	61 809	15 171	47 895	78 831	477 181
1995	578 140	241 992	57 753	6 417	80 577	18 617	78 628	33 591	611 731
1996	786 600	290 603	67 543	9 159	125 063	4 450	84 388	38 557	825 157
1997	878 778	314 013	81 844	10 606	146 635	1 418	73 510	47 890	926 668
1998	708 384	329 828	88 100	11 314	153 539	1 389	75 486	66 127	774 511
1999	874 888	314 767	72 193	12 658	148 230	1 444	80 242	75 608	950 496
2000	1 522 739	349 502	82 022	16 208	163 450	1 501	86 321	55 422	1 578 161
2001	1 354 627	398 238	98 479	16 835	178 790	451	103 683	150 899	1 505 526
2002	1 425 800	482 896	112 234	18 869	222 662	776	128 355	177 388	1 603 188
2003	1 809 900	524 925	127 915	19 285	233 090	828	143 807	164 566	1 974 466

المصدر: بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

عمدت السياسة الإيرادية خلال الفترة محل الدراسة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية والضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة.

حيث شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا إذ انتقلت من 71.700 مليون دج خلال سنة 1990 إلى 241.992 مليون دج سنة 1995 واستمرت هذه الزيادة لتصل 329.828 مليون دج سنة 1998 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42.5% وهذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيها رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتقليل من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة.

غير أن الجباية العادية عرفت تدهورا ابتداء من سنة 1999 حيث بلغت 314.013 مليون دج و 233.502 مليون دج سنة 2000 إن كان هذا الانخفاض يعرقل نتائج النمو فإنه يطرح مشكل تحصيل الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب، ضيق قاعدة الجباية العادية، وتجدر الإشارة إلى الخسارة التي تعاني منها الخزينة العمومية نتيجة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة إلى انخفاض الضرائب على الأجور IRG نتيجة لتزايد عمليات التسريح للعمال وغلق المؤسسات.

لقد شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2001 حيث بلغت 398238 مليون دج أي نسبة 26.4% من الإيرادات الإجمالية، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2004 إلى 471.200 مليون دج ما يمثل 45.8 % من الإيرادات الإجمالية وبمعدل نمو 23.6 % هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع.⁴⁰

شهدت الإيرادات العامة تزايدا معتبرا خلال الفترة 1990-1999 نظرا للإصلاحات والتحسينات التي أدخلتها الجزائر على نظامها الضريبي أهمها:

- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% .
- تم سنة 1994 إدخال ضريبة على القيمة المضافة بأربعة معدلات تتراوح بين 0% و 4 % والتي لعبت دورا كبيرا في توسيع القاعدة الضريبية.
- إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات سنة 1994، بهدف التخفيف من العبء الضريبي، حيث تم خفض معدل ضريبة الشركات من 42% إلى 38%، كما خفضت المعدل الحدي للضريبة على دخول الأفراد من 70% إلى 50% .
- خفض الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة وزيادة معدلاتها.
- في سنة 1995 تم إلغاء النسبة القديمة لضريبة القيمة المضافة وتحديدها ب 21 % كأقصى حد، كما أصبحت تمس كل من قطاع البنوك والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية.
- إعادة هيكلة تعريف الاستيراد خلال عامي 1996 و 1997 حيث خفضت عدد المعدلات فوصل إلى 5 معدلات تتراوح ما بين 0% و 40% .

كما شهدت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا في حصيللة الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي سنة 1992، لكن في سنة 1993 عرفت حصيللة الإيرادات انخفاضا

⁴⁰ درواسي مسعود، مرجع أسبق، ص 370.

محسوسا بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمي، لكن سرعان ما عادت إلى الارتفاع ابتداء من سنة 1994.⁴¹

الجدول رقم 04 تفاصيل الإيرادات العامة في الفترة (2004-2008)

جدول 4 تفاصيل الإيرادات العامة للفترة 2004 - 2008

2008	2007	2006	2005	2004	
5 111,00	3 687,80	3 639,80	3 082,60	2 229,70	اجمالي إيرادات الميزانية والهبات
4 088,60	2 796,80	2 799,00	2 352,70	1 570,70	إيرادات المحروقات منها:
2 288,20	1 738,80	1 798,00	1 368,80	623,5	الاجمالية صندوق ضبط الإيرادات -
1 064,50	284,5	1 088,40	1 121,00	153,2	الإيرادات الصافية صندوق ضبط -
1 022,10	883,1	840,5	724,2	652,5	إيرادات خارج المحروقات
895,4	766,7	720,8	640,4	580,4	إيرادات جبائية
309,6	258,1	241,2	168,1	148	الضريبة على المداخل والأرباح
402,9	347,4	341,3	308,8	274	الضريبة على السلع والخدمات
153,2	133,1	114,8	143,9	138,8	الحقوق الجمركية
29,7	28,1	23,5	19,6	19,6	تسجيلات وطوابع
126,7	116,4	119,7	83,8	72,1	إيرادات غير جبائية
22,5	41	75,3	48,7	30	حصص أرباح بنك الجزائر
104,2	75,4	44,4	35,1	42,1	حقوق
0,3	7,9	0,3	5,7	6,5	هبات

المصدر التقرير السنوي للبنك الجزائري 2008.

بلغت إيرادات الميزانية 5111 مليار دينار في 2008 مقابل 3687.8 مليار دينار في 2007. فقد ارتفعت بنسبة 38.6 % بينما بقيت تقريبا شبه راكدة من 2005 إلى 2007. نتج هذا الارتفاع بنسبة 90.8% عن الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطورات المواتية في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية.

⁴¹ وليد بشيشي، مرجع أسبق، ص 74.

انتقلت إيرادات المحروقات بالفعل من 2711.8 مليار دينار في 2007 الى 4088.6 مليار دينار في 2008، وهو ما يعبر عن ارتفاع بنسبة 47.6 % تمثل هذه الإيرادات ما يقارب 2.4 مرة مقدار الضريبة البترولية المدونة بالميزانية على أساس السعر المرجعي المحدد عند 37 دولار للبرميل. تم دفع الجزء من الإيرادات الفعلية للمحروقات الذي فاق الإيرادات المدونة بالميزانية الى صندوق ضبط الإيرادات. اضافة الى ذلك تمثل الإيرادات الفعلية للمحروقات، في سنة 2008، 80 % من المجموع الكلي لإيرادات الميزانية وتغطي 97.9 % من مجموع نفقات الميزانية، وهو ما يمثل مستويات لم يسبق بلوغها في الماضي.

بلغت الإيرادات خارج المحروقات في 2008 مبلغا اجماليا قدره 1022.1 مليار دينار، بزيادة تساوي 15.7 % مقابل 5.1 % في 2007 ومع ذلك فإنها لا تمثل سوى 20% من مجموع إيرادات الميزانية. لا تمويل هذه الإيرادات سوى 24.5 % من النفقات الكلية ولا تغطي لا النفقات الجارية حيث لا تمثل سوى 45.9 % منها، ولا البند الأكثر أهمية في هذه النفقات والذي يتمثل في التحويلات الجارية.

ارتفعت الإيرادات الضريبية في 2008 بنسبة 16.8 % وبلغت 895.4 مليار دينار. تمثل هذه الإيرادات 87.8 % من الإيرادات خارج المحروقات مقابل 86.8 % في 2007 و 85.8 % في 2006. سجلت الارتفاعات الأكثر أهمية من طرف الضرائب على الدخل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 79.6 % من الإيرادات الضريبية مقابل 79 % في 2007. من جهة أخرى لابد من الإشارة الى الأهمية المتدنية جدا لمبالغ الرسم على القيمة المضافة الاقتطاعات على المنتجات البترولية وسقوطهما المفاجئ حيث انتقلا من 37.1 مليار دينار في 2004 الى 45 مليار دينار في 2007 و 0.3 مليار دينار فقط في 2008.

انخفض وزن الحقوق الجمركية في الإيرادات الضريبية، منتقلا من 23.9 % في 2004 الى 17.1 % في 2008. تم تعويض هذا الانخفاض أساسا بالزيادة في وزن الضرائب على الدخل والأرباح الذي ارتفع بأكثر من تسع نقاط مئوية منتقلا من 25.5 % في 2004 الى 34.6 % في 2008. انخفضت حصة الضريبة على السلع والخدمات بمقدار 2.2 نقطة مئوية منتقلة من 47.2 % في 2004 الى 45 % في 2008.⁴²

خلال الفترة 2000-2008 تميزت هذه المرحلة بزيادة النفقات العامة نظرا لإطلاق الدولة الجزائرية برامج تنمية كبرى ابتداء من سنة 2001 مما ألزمها إصدار إجراءات ضريبية كل سنة بغية زيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية، وقد شهدت الإيرادات الضريبية خارج المحروقات ارتفاعا كبيرا وذلك راجع إلى

-تحسن إدارة الضرائب في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، وقد تم تحقيق أهم الزيادات بواسطة الضرائب على المداخل والأرباح متبوعا بالضرائب على السلع والخدمات بالإضافة إلى الرسوم الجمركية.

-وضعت الدولة الجزائرية عدة تعديلات وإجراءات متمثلة في قانون المالية سنة 2001 والذي تضمن 33 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، وقانون المالية لسنة 2002 والذي تضمن 32 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2003 والذي تضمن 68 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2004 والذي تضمن 24 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2005 الذي تضمن 36 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2006 والذي تضمن 32 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2007 الذي تضمن 37 إجراء ضريبيا، و قانون المالية لسنة 2008 الذي تضمن 20 إجراء ضريبيا.⁴³

⁴² التقرير السنوي للبنك الجزائري 2008، ص 103-105.

⁴³ وليد بشيشي، سليم مجلخ، مرجع أسبق، ص 74.

الجدول رقم 05 تفاصيل الإيرادات العامة من 2009 الى 2018

جدول 5 تفاصيل الإيرادات العامة من 2009 - 2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
6 751,40	6 047,90	5 110,10	5 738,40	5 738	5 940,90	6 339,30	5 790,10	4 392,90	3 676,00	اجمالي إيرادات الميزانية والهبات
2 887,10	2 177,00	1 781,10	3 388,40	3 388,4	3 678,10	4184,3	3979,7	2 905,00	2 412,70	إيرادات الخروقات
437,4	0	-1 318,20	-1 155,00	-1 155,0	-70,2	2 535,00	2300,3	1 318,30	400,7	منها: صندوق ضبط الإيرادات
3 864,20	3 870,90	3 329,00	2 349,90	2 349,9	2 262,80	2155	1810,4	1 487,80	1 263,30	إيرادات خارج الخروقات
2 648,50	2 630,00	2 482,20	2 091,40	2 091,4	2018,5	1 908,60	1 527,10	1 298,00	1 146,60	إيرادات جانبية
1 185,00	1 207,60	1 109,20	881,2	881,2	817	862,3	684,7	561,7	462,1	الضريبة على المداخيل والأرباح
691,8	685,7	635,1	531,9	531,9	489,1	552,5	382,6	244,8	183,6	الضريبة على الأجور
493,2	521,9	474,1	349,3	349,3	327,9	309,8	302,1	316,9	278,5	أخرى
1 060,30	960,8	887,8	768,5	768,5	737,5	652	572,6	514,7	478,5	الضريبة على السلع والخدمات
486	505,7	485	442,8	442,8	439,2	377,7	291,7	252,6	234,5	رسم على القيمة المضافة واقطاعات الواردات
411,9	371,7	338,4	307,3	307,3	274,8	256,4	251,1	232,9	233,6	رسم على القيمة المضافة واقطاعات على النشاط الخلي
332,2	305,7	278,5	263,3	263,3	233,1	215,2	211,5	199,7	199,7	رسم على القيمة المضافة واقطاعات على المعاملات الخلي
79,8	66	59,9	44	44,0	41,7	41,2	39,6	33,2	33,9	التبغ (ر، د.إ)
0	0	0	0	0,0	0	0	0,2	0,2	0,2	رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية
141,7	91,5	52,3	0,2	0,2	0,9	0,6	0,4	0,3	0,7	اقتطاع على المواد البترولية
22,1	22,1	16	14,9	14,9	15,4	18,6	11,2	8,4	1,5	ضرائب أخرى
-1,5	-30,2	-10,5	1,6	1,6	3,7	-3,3	16,4	18,9	6,7	إيرادات أخرى غير موزعة
4,1	4,3	6,6	1,7	1,7	3,5	2	1,6	1,4	1,3	مساهمات أخرى غير مباشرة
313,5	364,8	389,4	370,9	370,9	402,3	338,2	222,4	181,9	170,2	الحقوق الجمركية
85,6	92,6	95,8	70,8	70,8	61,7	56,1	47,4	39,7	35,8	تسجيلات وطوابع
1 215,70	1 240,90	846,8	258,5	258,5	244,3	246,4	283,3	189,8	116,7	إيرادات غير جانبية
176,3	270,8	177,2	76	76,0	79,7	77,9	78,9	64,3	67,6	حاصل ممتلكات الدولة وأخرى
1 000,00	919,8	610,5	122,7	122,7	112,1	115,3	137,2	121,1	48,2	حقوق أرباح بنك الجزائر
39,5	50,2	59,1	59,8	59,8	52,5	53,2	67,2	4,4	0,9	أخرى
0	0	0	0,1	0,1	0	0	0	0,1	0,0	هبات

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر سنتي 2013 و2018

شهدت الإيرادات البترولية في الألفية الثالثة ارتفاعا بعد تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي عليها سنة 2011، 2010، 2012، وبالتالي المساهمة في زيادة الإيرادات الكلية لهذه السنوات. انخفضت إيرادات الميزانية سنة 2013 و 2014 بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية للمحروقات.⁴⁴

حيث بلغت إيرادات الميزانية سنة 2013، 5940.9 مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار في 2012، أي بانخفاض قدره 398.4 مليار دينار مقابل ارتفاع قدره 549.2 مليار دينار في 2012 (9.5%)، لم يكن الارتفاع في الإيرادات العادية ب (5%) التي انتقلت من 2155.0 مليار دينار في 2012 الى 2262.7 مليار دينار في 2013، كاف لتعويض الانخفاض ب 9.3 % الذي شهدته الإيرادات الضريبية للمحروقات في 2013 اذ بلغت هذه الأخيرة 3678.1 مليار دينار مقابل 4054.4 مليار دينار سنة 2012.

انخفضت إيرادات المحروقات في 2013 بنسبة 12.1 % بعد ارتفاع قدره 5.1 % في 2012، مقفلة السنة قيد الدراسة بمبلغ قدره 3678.1 مليار دينار مقابل 4184.3 مليار دينار في 2012 و 3979.7 مليار دينار في 2011.

في 2013 مثلت الضريبة البترولية 2.28 مرة مبلغ الضريبة المسجلة في الميزانية على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل) مقابل 2.67 مرة في 2012. نسبة الى إيرادات الميزانية الكلية، تشكل إيرادات المحروقات 61.9 في 2013 مقابل 66 % في 2012 وتغطي 60.4 % من نفقات الميزانية الكلية (59.3 % في 2012). في نفس الوقت، مثلت إيرادات المحروقات في 2012 و 2013، 87.5 % من النفقات الجارية، مما يبين استقرار تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات.

في سنة 2018 بلغ اجمالي إيرادات الميزانية 6751.4 مليار دينار، مقابل 6047.9 مليار في 2017، اي بارتفاع يقارب 11.6 % (+ 703.5 مليار دينار). نجم

⁴⁴ وليد بشيشي، سليم مجلح، مرجع سابق، ص74.

هذا الارتفاع اساسا، عن ارتفاع الجباية على المحروقات (+710.1 مليار دينار)، وبصورة جزئية، عن تزايد ارباح بنك الجزائر (+80 مليار دينار)، في حين عرفت الايرادات خارج المحروقات تقلصا خفيفا قدره 6.6 مليار دينار.

ادى استمرار تحسن متوسط سعر البترول في 2018 الى ارتفاع ايرادات المحروقات بنسبة 32.6 % (22.2 % في 2017، لتبلغ 2887.1 مليار دينار، مقابل 2177.0 مليار دينار في 2017، وذلك رغم انخفاض في حجم القيمة المضافة لقطاع المحروقات ب 6.4 % (2.4 % في 2017) عرفت ايرادات المحروقات نسبة الى ايرادات الميزانية الكلية في 2018، تزييدا لتبلغ 4.8 % مقابل 36.0 % في 2017.⁴⁵ وقد سجلت الإيرادات العامة سنة 2019 ما قيمته 6507.9 مليار دينار.

في الأخير سجلت الإيرادات العامة سنة 2020 ما قيمته 6278.9 مليار دينار.⁴⁶

⁴⁵ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018.

⁴⁶ شوبار الياس، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 2020-2020، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 6 العدد 02، 2021، ص 521.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة

الجدول رقم 06 جدول النفقات العامة للجزائر في الفترة (1990 - 2020)

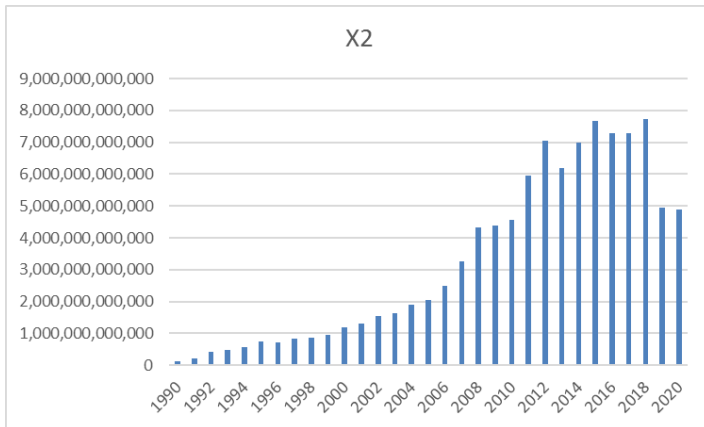
جدول 6 جدول النفقات العامة للجزائر للفترة 1990 - 2020

السنوات	النفقات
1990	136.500
1991	212.100
1992	420.131
1993	476.627
1994	566.329
1995	759.617
1996	724.609
1997	845.196
1998	875.739
1999	961.682
2000	1 178.122
2001	1 321.028
2002	1 550.646
2003	1 639.265
2004	1 891.800
2005	2 052.000
2006	2 485.100
2007	3 249.800
2008	4 314.900
2009	4 384.900
2010	4 571.100
2011	5 958.700
2012	7 050.200
2013	6 189.100
2014	6 995.700
2015	7 656.300
2016	7 297.400
2017	7 282.600
2018	7 726.300
2019	4 954.476
2020	4 893.439

الشكل رقم 02 رسم بياني لتوضيح تطور

النفقات العامة للفترة محل الدراسة

رسم بياني لتوضيح تطور النفقات العامة محل الدراسة 2 الشكل



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم 05 من اعداد

الطالبتين.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك الجزائري، قوانين المالية لسنوات 2019 و2020.

شهدت الجزائر خلال الفترة (1990 - 1994) تزايدا واضحا ومستمرًا في نفقات التجهيز والتسيير، وهذا بفضل القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر خاصة أثناء فترة الإصلاحات المدعومة من قبل FMI و، BM فقبل برنامج التعديل الهيكلي كانت سياسة الإنفاق العام في الجزائر تتميز بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات بالإضافة إلى منحها المساعدات والإعانات لبعض الأفراد، وكذلك توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، إلى جانب التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري لبعث سبل التنمية ومنه فإن الارتفاع المتزايد في حجم النفقات العامة قبل برنامج التعديل الهيكلي يرجع بالدرجة الأولى إلى:

تزايد تكلفة إعانات دعم السلع الاستهلاكية العامة بسبب الأثر الناتج عن خفض سعر الصرف، الشروع في برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة البنك الدولي في صورة قرض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي، توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة.

أما الفترة (1995 - 1999) فقد عرفت تطبيق سياسة مالية جديدة حيث تتلخص إصلاحات السياسة الإنفاقية فيما يلي:

إتباع سياسة دخول متشددة حيث تم تقليص رواتب عمال الوظيفة العمومي، كما تم تقليص التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية، رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية، الحد من عجز الخزينة، فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1966، حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 80.7 % من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى 2.4 % سنة.

خلال الفترة (2000 - 2004) شهدت هذه الفترة ارتفاع هائل في حجم النفقات العامة ويعود ذلك إلى:

الانفراج المالي الذي شهدته الجزائر مع مطلع سنة 2000 بسبب ارتفاع سعر النفط، تبني الدولة الجزائرية برنامج لدعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصصت له حوالي 525 مليار دينار جزائري والذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية الفلاحية لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع وكذلك تحقيق التوازن الجهوي بتنشيط المناطق الريفية بدعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.⁴⁷

الجدول رقم 07 تفاصيل نفقات الميزانية من 2004 الى 2008.

جدول 7 تفاصيل نفقات الميزانية للفترة 2004 - 2008

2008	2007	2006	2005	2004	
4 175,7	3 108,5	2 453,0	2 052,0	1 891,8	نفقات الميزانية
2 227,3	1 673,9	1 437,9	1 245,1	1 251,1	النفقات الجارية
692,1	526,2	447,8	418,5	391,4	نفقات المستخدمين
692,1	526,2	447,8	416,4	386,9	أجور رواتب ومنح
0,0	0,0	0,0	2,1	4,5	أخرى
101,3	101,6	92,5	79,8	69,2	منح المجاهدين
81,7	93,8	95,7	76,0	71,7	مواد ولوازم
355,4	273,1	215,6	187,5	176,5	مصالح الإدارة
151,5	107,9	73,5	61,7	63,2	مستشفيات
203,9	165,2	142,1	125,8	113,3	أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع اداري)
935,6	598,7	517,7	410,1	457,1	تحويلات جارية (خارج خدمات الإدارة)
15,1	19,3	15,6	13,2	10,1	الأعمال التربوية والثقافية
0,7	1,1	0,8	1,3	5,5	صندوق الكوارث الطبيعية
0,8	5,6	2,9	1,5	1,0	دعم المواد الغذائية
3,0	8,6	5,2	4,6	5,6	الصندوق الخاص بالتضامن الوطني
0,5	0,6	0,6	0,8	1,0	اعانة تسديد سعر الفائدة
5,5	5,5	5,5	4,0	7,8	صندوق الدعم: تشغيل الشباب
910,0	558,0	487,1	384,7	426,1	تحويلات أخرى
61,2	80,5	68,6	73,2	85,2	فوائد الدين العام
1 948,4	1 434,6	1 015,1	806,9	640,7	نفقات رأس المال
129,0	141,3	32,1	5,2	11,8	قروض الخزينة العمومية الصافية
0,0	0,0	0,0	0,0	0,0	تخصيص لصندوق التطهير
4 304,7	3 249,8	2 485,1	2 057,2	1 903,6	المجموع

المصدر التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008.

⁴⁷ وليد بشيشي، سليم مجلخ، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07، 2017، ص 72-73.

بلغت نفقات الميزانية الكلية مستوى 4175.7 مليار دينار في 2008 مقابل 3108.5 مليار دينار في 2007، أي بزيادة تساوي 34.3 % مقابل 26.7 % في 2007. مقارنة مع سنة 2004، بلغ نمو نفقات الميزانية 120.7 % (4175.7 مليار دينار في 2008 مقابل 1891.8 مليار دينار في 2004). في 2008، ساهم الارتفاع في النفقات الجارية في زيادة نفقات الميزانية بنسبة 48.1 %. بالمقابل، نتج الارتفاع في النفقات الكلية، خلال الفترة 2004-2008، عن الارتفاع في النفقات الجارية بنسبة 42.7 % وعن الارتفاع في نفقات الاستثمار بنسبة 57.3 %.

بين 2004 و 2007، ترجم الجهد الميزاني الذي تم بذله من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي عبر مختلف برامج الانفاق العمومي بزيادة أسرع في نفقات الاستثمار مقارنة مع الزيادة في نفقات التسيير. في 2008، تغير هذا الاتجاه لأن النفقات الجارية قد ارتفعت بمبلغ 553.4 مليار دينار ونفقات رأس المال بمبلغ 513.8 مليار دينار.⁴⁸

شهدت الفترة من 2005 - 2009 ارتفاع هائل في حجم النفقات العامة ويعود إلى : إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 لإعطاء الأولويات للقطاعات التي حققت التنمية كقطاع الفلاحة والري، محاولة إنهاء جميع المشاريع التي كانت عالقة مثل الطريق السيار شرق-غرب ومترو الجزائر، رفع الأجور والمنح الموجهة للمجاهدين والمصالح الإدارية.⁴⁹

شهدت سنة 2009 عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة عجز، تحت تأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول. إن الزيادات المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور والتحويلات) التي تمت في 2011 و 2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليبلغ ذروة في سنة 2012.

⁴⁸ التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2008 ص 107 - 109.

⁴⁹ وليد بشيشي، سليم مجلخ، مرجع أسبق، ص 73.

الجدول رقم 08 تفاصيل نفقات الميزانية في الفترة (2009 - 2018).

جدول 8 تفاصيل نفقات الميزانية في الفترة 2018-2009

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
7 726,30	7 282,60	7 297,40	7 656,30	6 995,70	6092	7058.1	5853.6	4466.9	4246.3	نفقات الميزانية
4 648,30	4 677,20	4 583,80	4 617,00	4 494,30	4204.3	47826	3879.2	2659.0	2300.0	النفقات الجارية
2 234,30	2 308,30	2 313,10	2 170,90	2 007,20	1850.0	1988.4	1774.7	1212.6	910.9	نفقات المستخدمين
1 834,20	1 895,00	1 893,00	1 803,60	1 643,50	1499.8	1638.6	1468.7	1005.3	746.6	أجور رواتب ومنح
400,1	413,2	420,1	367,3	363,7	350.2	349.8	306.0	207.3	164.3	اشتراكات على الأجور
0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0	00.0	أخرى
202,9	228	226	223	218,4	226.5	185.3	163.2	151.3	130.7	منح المجاهدين
192,1	188,6	185,5	179,7	161,9	116.1	135.2	129.7	121.7	112.5	مواد ولوازم
759,2	777,8	728,6	730,2	736	699.1	786.7	786.1	413.2	412.5	مصالح الإدارة
321,6	319,6	307,3	316,3	308,6	308.4	360.3	363.9	197.2	176.0	مستشفيات
437,6	458,2	421,3	413,9	427,4	390.7	426.4	422.2	316.0	236.5	أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع اداري)
1 144,40	1 005,40	1 083,80	1 270,60	1 333,00	1268.4	1645.0	987.8	627.0	696.0	تحويلات جارية (خارج خدمات الإدارة)
13,7	12,3	34,5	37,4	33,2	30.5	25.9	24.2	30.0	24.5	الأنشطة التربوية والثقافية
0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.1	0.6	1.0	صندوق الكوارث الطبيعية
14,4	1,7	3,5	0,6	2,5	2.2	3.5	4.8	60.3	14.3	دعم المواد الغذائية
1,9	3,2	2,7	9,2	10,1	7.5	10.0	9.2	9.5	8.3	الصندوق الخاص بالتضامن الوطني
73,2	59,6	70,6	94,1	128,9	46.5	29.6	5.1	6.2	2.6	اعانة تسديد سعر الفائدة
13,1	44,4	13,5	43,3	56,9	43.3	76.5	43.2	13.8	16.6	صندوق الدعم: تشغيل الشباب
1 028,00	884,3	959	1 086,00	1 101,40	1138.8	1499.5	901.2	560.6	628.7	تحويلات أخرى
115,4	169,1	46,8	42,6	37,8	44.2	42.0	37.7	33.2	37.4	فوائد الدين العمومي
3 078,00	2 605,40	2 711,90	3 039,30	2 501,40	1887.8	2275.5	1974.4	1807.9	1946.3	نفقات رأس المال
517,4	390,3	116,4	129,2	90,2	130.5	66.7	129.2	138.9	138.5	قروض الخزينة العمومية الصافية
22,8	-34,8	-58,5	-60,7	27,7	33.5	74.6	24.1	-34.7	4.3	رصيد حسابات التخصيص
0	0	0	0	0	0	0.0	0.0	0.0	0.0	تخصيص لصندوق التطهير
8 266,50	7 638,20	7 355,30	7 724,80	7 113,60	6189.1	7050.2	5958.7	4571.1	4389.1	المجموع النفقات

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنتي 2013 و2018

بعد انخفاض النفقات العامة بنسبة 4.7 % في سنة 2016، نتيجة لسياسة توحيد الموازنة التي من شأنها أن تؤدي الى تحقيق شبه توازن الميزانية في 2019، غير انه تم التخلي عنه منذ ذلك الحين، استقرت النفقات الكلية للميزانية في سنة 2017، لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.1 % في سنة 2018، من حيث المبالغ قدرت النفقات العمومية في 2018

ب 7726.3 مليار دينار مقابل 7282.7 مليار دينار في 2017، ونتج هذا الارتفاع في اجمالي النفقات بصفة كاملة عن الزيادة الحادة في نفقات رأس المال (18.1%).

بلغت نفقات التشغيل الفعلية 4648,3 مليار دينار، أي مستوى أعلى بقليل من النفقات المدرجة في قانون المالية 2018 (4584,5 مليار). في المقابل، لم تمثل نفقات رأس المال (3078.0 مليار دينار) نقداً، سوى 76,1% من النفقات المدرجة في الميزانية (4043,3 مليار). في الواقع، تجاوزت نفقات التجهيز المصروفة (2549,4 مليار دينار) النفقات المدرجة في الميزانية بشكل كبير (2175,0 مليار)، في حين أن العمليات على رأس المال (دعم سعر الفائدة، المساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي، متأخرات المدفوعات).... المصروفة، كانت أقل من تلك المدرجة في الميزانية، بواقع 528,6 مليار دينار و 1868,3 مليار دينار، على التوالي.

في سنة 2018، عرفت النفقات الجارية شبه استقرار بواقع 648,3 مليار دينار، مقابل 4677,2 مليار في 2017. وبالتفصيل، عرفت كل من نفقات المستخدمين ومعاشات المجاهدين وكذا الدعم الموجه للمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والفوائد على الدين العام، انخفاضا طفيفا، بينما ارتفعت التحويلات الجارية بنسبة 13.8 % لتبلغ 1 144,4 مليار دينار.⁵⁰

من سنة 2009 الى 2020 سجلت الميزانية عجز هيكلي بلغ أقصاه سنة 2019 بعجز قيمته 2049.8 مليار دينار يعود أسبابه الى تفوق حصة النفقات العامة عن حصة الإيرادات بالرغم من الأموال التي تجنى من إيرادات الجباية البترولية⁵¹، حيث سجلت اجمالي النفقات العامة في سنتي 2019 و 2020 ما قيمته 4954.4 و 4893.9 مليار دينار على التوالي.

⁵⁰ التقرير السنوي للبنك المركزي 2018 ص 64-66.

⁵¹ شوبار لياس، مرجع أسبق، ص 522.

المطلب الثالث: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة (1990-2020)

الجدول رقم 09 تطور الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1990-2020)

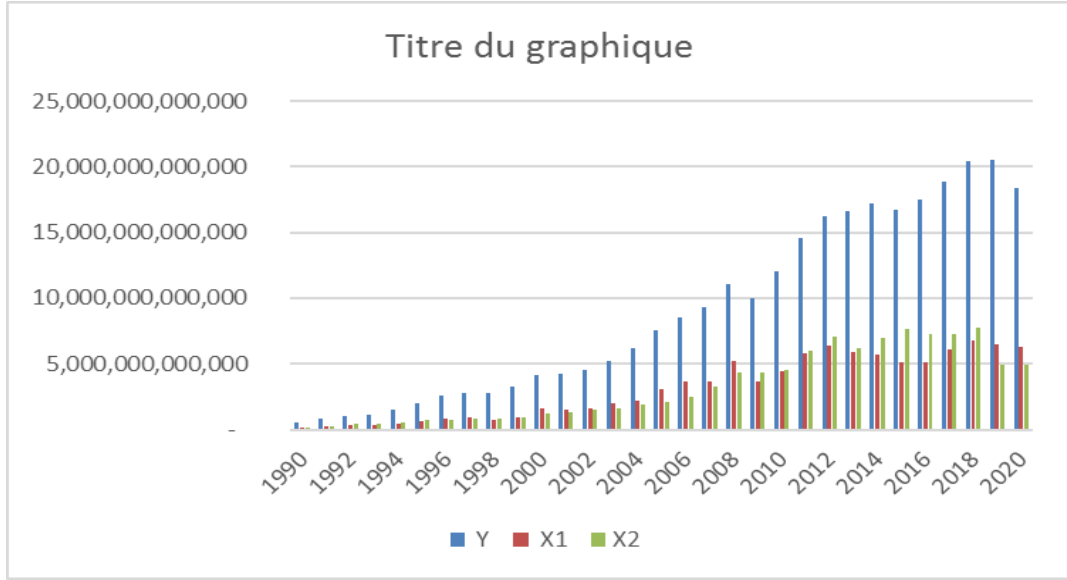
جدول 9 تطور الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1990 - 2020

المسنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	555.800
1991	844.499
1992	1 048.200
1993	1 165.999
1994	1 491.500
1995	1 990.600
1996	2 570.000
1997	2 780.199
1998	2 830.500
1999	3 238.198
2000	4 123.514
2001	4 227.113
2002	4 522.773
2003	5 252.321
2004	6 149.117
2005	7 561.984
2006	8 501.636
2007	9 352.886
2008	11 043.704
2009	9 968.025
2010	11 991.564
2011	14 588.532
2012	16 209.598
2013	16 647.919
2014	17 228.598
2015	16 712.686
2016	17 514.635
2017	18 876.176
2018	20 393.524
2019	20 501.058
2020	18 383.800

المصدر: بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 03 التطور العام لكل من الإيرادات والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي لفترة محل الدراسة

الشكل 3 التطور العام لكل من الإيرادات والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي لفترة محل الدراسة



المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08

طبقت الجزائر خلال فترة الدراسة نوعين من السياسة المالية سياسة موازنة انكماشية خلال الفترة من 1990-2000 وسياسة موازنة توسعية خلال الفترة 2001-2012.⁵²

فمنذ بداية تسعينات القرن الماضي، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد والتخفيف من التبعية السياسية المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي في سنة 1992، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليل من آثار المنافسة. ورغم الإصلاحات المتبعة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التوظيف، وعليه فقد تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتوظيف نتيجة غياب

⁵² عبد الرحيم شيببي، بطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر - العدد الأول، 2010، ص 45.

الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق في سنة 1994 ، وعليه فقد أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة بصورة مزمنة ومتخمة بالعمالة ، و بذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة، بلغت نسبتها 28% في سنة 1998.

أما عن النمو الاقتصادي فقد شهدت في هذه الفترة معدلات سالبة (-1.2 % في سنة ، و - 0.9 % في سنة 1994) ، و يمكن قول الشيء نفسه عن معدلات التضخم التي واصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 1992 ، إذ بلغت حوالي 31.66% غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العام للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، إذ بلغ نسبة 98.9 % من الناتج المحلي الاجمالي في سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز في الميزانية.

في 1999-2006 وهي فترة الانتعاش الاقتصادي حيث عودة ارتفاع أسعار النفط ابتداء من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عرف عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28.31 % في سنة 2000 إلى حوالي 34.87 % في سنة 2003 فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة بانتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار في سنة 2007 ، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغ 6.8 % في سنة 2003.

كما شهدت مستويات التوظيف ارتفاعاً ملحوظاً انخفضت معه نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الست الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8% أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها، حيث بلغت 0.33% في سنة 2000 و1.64% في سنة 2005.⁵³

و يمكن القول أن السياسة المالية التوسعية لم تتجح كثيرا في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي خاصة في الفترة 2001-2012، فبالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج الحقيقي من 28% سنة 2000 إلى 34% سنة 2002، ثم 38% سنة 2008 و42% سنة 2009 لتصل نحو 45% سنة 2012 (أكثر من 350 مليون دولار أمريكي خلال) 2001-2014، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي ظلت متواضعة حيث لم تتعدى 5% إلا نادرا كما هو عليه الحال العام 2003 ب 7.2% و العام 2005 ب 5.9%، في حين تراجعت إلى 1.6% العام 2009 بسبب تراجع متوسط السعر السنوي للبرميل النفط إلى 62 دولار للبرميل، بعد أن كان في حدود 100 دولار للبرميل العام 2008.⁵⁴

ما يمكن ملاحظته طيلة الفترة 2000-2015 أن متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي عرف عدة تذبذبات بسبب الأوضاع الاقتصادية السائدة، حيث بلغ في المتوسط حوالي 4.26% خلال فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي ليعرف بعدها انخفاضا قدر بـ 1.98% خلال فترة برنامج دعم النمو التكميلي أين سجل في المتوسط، 2.89% ثم عرف بعدها ارتفاع ضئيل أين سجل 3.4% في المتوسط تزامن وفترة البرنامج التكميلي لتوطيد النمو، ما يمكن استخلاصه من خلال هذه النسب نجد أن التأثير في النشاط الاقتصادي

⁵³ عبد الرحيم شيببي، بطاهر سمير، مرجع ص 45-46.

⁵⁴ عبد الله قوري يحيى، آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2012، باستعمال نماذج SVAR، les cahiers du cread N°113/114، 2015، ص 8-9.

الوطني من خلال البرامج التنموية المتبعة تتم على المدى الطويل وأن تأثير هذه البرامج على المدى القصير تكون ضئيلة مقارنة بالنتائج المحصلة على المدى الطويل.⁵⁵

وفي الأخير سجل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي في سنة 2019 أقل انخفاض بنسبة 0.8 %، وفي سنة 2020 سجل النمو الاقتصادي معدلات سالبة حيث وصلت الى -5.8%⁵⁶

⁵⁵ بلقاسم لطيفة، عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر، المجلد 4، العدد 3، 2017، ص 272.

⁵⁶ شوبار لياس، مرجع أسبق، ص 523.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)

تمهيد:

تطرقنا فيما سبق لواقع وتطور للسياسة المالية والناتج المحلي الإجمالي وسنحاول في هذا المبحث تحديد المتغيرات وإبراز العلاقة بينها، وذلك من خلال الدراسة القياسية التي من خلالها يمكن قياس وتوصيف هذه العلاقة باستخدام أسلوب السلاسل الزمنية والذي يعتبر من أكثر الأساليب الإحصائية استخداما في الآونة الأخيرة وبناء وتقدير نموذج اقتصادي.

المطلب الأول: التعريف بالمتغيرات وتقدير المعادلة

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

لتحديد أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر، فان النموذج يتكون من المتغيرات التالية:

- **السياسة المالية:** والتي تتكون من جزئين رئيسيين وهما الإيرادات العامة والنفقات العامة، باعتبارهما متغيرين مستقلين ونرمز لهما ب X_1 بالنسبة للإيرادات العامة و $2X$ بالنسبة للنفقات العامة وتم الحصول على قاعدة بيانات خاصة بهاذين المتغيرين من خلال الجدول رقم 10.
- **الناتج المحلي الاجمالي:** ويمثل المتغير التابع ويرمز له بالرمز y ، وتم الحصول على قاعدة بيانات الخاصة بهذا المتغير في الجدول رقم 10 كذلك.

وقد استخدمت بيانات سنوية لسلاسل زمنية خاصة بمتغيرات الظاهرة المدروسة للفترة (1990-2020)، وقد تم جمع المعطيات والاحصائيات من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر والبنك الدولي.

يتكون النموذج القياسي للدراسة بالاعتماد على عنصرين هامين هما: النموذج الاقتصادي والذي يمثل العلاقة بين المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية، حيث أن السياسة العامة بشقيها الإيرادات والنفقات لها علاقة مباشرة مع الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن الإيرادات العامة والنفقات العامة تشكل دالة في الناتج الداخلي الخام والنموذج القياسي والذي يشكل التقدير الكمي للعلاقة السابقة الذكر.

النموذج الاقتصادي: يتشكل النموذج الاقتصادي من الدالة التالية: $Y=F(X1.X2)$

النموذج القياسي: يتشكل النموذج من المعادلة التالية $Y_T=B0+B1X1_T+B2X2_T+U_T$ حيث أن:

t : رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة (1990-2020)

Y : الناتج المحلي الإجمالي

$LN X1$: الإيرادات العامة

$LN X2$: النفقات العامة

U_t : الخطأ العشوائي

B_0, B_1, B_2 : تمثل معاملات النموذج.

نستعين في هذه الدراسة ببرنامج القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية (Eviews10) في معالجة المتغيرات واختبارها وكذلك تقدير النموذج.

والجدول التالي يوضح تطور النفقات والإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة (1990-2020).

الجدول رقم 10: تطور الإيرادات والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال

الفترة (1990-2020)

جدول 10 تطور جدول الإيرادات والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 - 2020

السنوات	الإيرادات	النفقات	الناتج المحلي الإجمالي
1990	152,500	136,500	555,800
1991	248,900	212,100	844,499
1992	311,864	420,131	1048,200
1993	313,949	476,627	1165,999
1994	477,181	566,329	1491,500
1995	611,731	759,617	1990,600
1996	825,157	724,609	2570,000
1997	926,668	845,196	2780,199
1998	774,511	875,739	2830,500
1999	950,496	961,682	3238,198
2000	1578,161	1178,122	4123,514
2001	1505,526	1321,028	4227,113
2002	1603,188	1550,646	4522,773
2003	1974,466	1639,265	5252,321
2004	2229,700	1891,800	6149,117
2005	3082,600	2052,000	7561,984
2006	3639,800	2485,100	8,501,636
2007	3687,800	3249,800	9352,886
2008	5190,500	4314,900	11043,704
2009	3676,000	4384,900	9968,025
2010	4392,900	4571,100	11991,564
2011	5790,100	5958,700	14588,532
2012	6339,300	7050,200	16209,598
2013	5940,900	6189,100	16647,919
2014	5738,400	6995,700	17228,598
2015	5103,100	7656,300	16712,686
2016	5110,100	7297,400	17514,635
2017	6047,900	7282,600	18876,176
2018	6751,400	7726,300	20393,524
2019	6507,907	4954,476	20501,058
2020	6289,723	4893,439	18383,800

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على الديوان الوطني للإحصائيات والتقارير السنوي لبنك الجزائر 2008،

2010، 2013، 2018، وقوانين المالية العامة لسنوات 2019 و2020.

الفرع الثاني: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

تتمثل الخطوة الأولى في تحليل البيانات في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية، وكذلك درجة استقرارها، وتوجد عدة اختبارات تستخدم لهذا الغرض، ومنها اختبار جذر الوحدة (unit root test)، لديكي فولر (Dickey Fuller (DF) وديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF)، واختبار فليب-بيرون (PP)، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 11 نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

جدول 11 نتائج اختبار جذر الوحدة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
	At Level				
		LN Y	LN X1	LN X2	
With Constant	t-Statistic	-10.8273	-1.0100	-0.4795	
	Prob.	0.0000	0.7288	0.8819	
		***	n0	n0	
With Constant	t-Statistic	-1.4509	-2.0362	1.2497	
	Prob.	0.8240	0.5476	0.9999	
		n0	n0	n0	
Without Constant	t-Statistic	4.1606	-0.7143	0.8121	
	Prob.	0.9999	0.3945	0.8823	
		n0	n0	n0	
	At First Difference				
		d(LN Y)	d(LN X1)	d(LN X2)	
With Constant	t-Statistic	-3.8806	-4.5262	-3.1170	
	Prob.	0.0061	0.0023	0.0363	
		***	***	**	
With Constant	t-Statistic	-9.8709	-4.5265	-3.5064	
	Prob.	0.0000	0.0101	0.0574	
		***	**	*	
Without Constant	t-Statistic	-3.0886	-4.5657	-3.0559	
	Prob.	0.0032	0.0001	0.0035	
		***	***	***	
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
	At Level				
		LN Y	LN X1	LN X2	
With Constant	t-Statistic	-4.7859	-1.0100	-1.1174	
	Prob.	0.0006	0.7288	0.6951	
		***	n0	n0	
With Constant	t-Statistic	-1.5413	-2.0362	1.2497	
	Prob.	0.7919	0.5476	0.9999	
		n0	n0	n0	
Without Constant	t-Statistic	5.2782	-0.7075	1.1437	
	Prob.	1.0000	0.3975	0.9309	
		n0	n0	n0	
	At First Difference				
		d(LN Y)	d(LN X1)	d(LN X2)	
With Constant	t-Statistic	-3.9221	-4.5249	-3.1170	
	Prob.	0.0055	0.0024	0.0363	
		***	***	**	
With Constant	t-Statistic	-5.2819	-4.5150	-3.5189	
	Prob.	0.0011	0.0103	0.0560	
		***	**	*	
Without Constant	t-Statistic	-3.0958	-4.5657	-3.0559	
	Prob.	0.0032	0.0001	0.0035	
		***	***	***	
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.					
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:					
Dr. Imadeddin AlMosabbah					
College of Business and Economics					
Qassim University-KSA					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

من خلال الجدول رقم 10، نلاحظ أن هناك متغير Y قد استقر في المستوى stationary in the level، نستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الصفر، أي $CI \sim (0)$ في حين المتغيرين الآخرين x_1 و x_2 وصلا لمرحلة السكون والاستقرارية عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10%، بعد أخذ الفرق الأول لها stationary in the 1st difference، نستنتج من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى، أي $CI \sim (1)$.

الفرع الثالث: تقدير النموذج

على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة $CI \sim (0)$ أو من الدرجة الأولى $CI \sim (1)$ ، أو متكاملة بشكل مشترك، فانه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $CI \sim (2)$. وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $CI \sim (0)$ والدرجة $CI \sim (1)$ ، وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

أولاً: تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة

لتحديد فترة الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، نستخدم ثلاث من معايير اختيار طول الإبطاء، وهذه المعايير هي: $(\text{Log } L)$ ، (LR) ، (FPE) ، (AIC) ، (SC) ، (HQ) بحيث يتم اختيار فترة الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علماً أن الانحدار يحتوي على مقدار ثابت فقط

والجدول رقم (11) يوضح أن فترة الإبطاء المثلى هي $p=1$ حسب المعايير المشار إليها.

جدول رقم 11 نتائج اختبار فترة الإبطاء المثلى للنموذج (UECM)

جدول 12 نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى للنموذج (UECM)

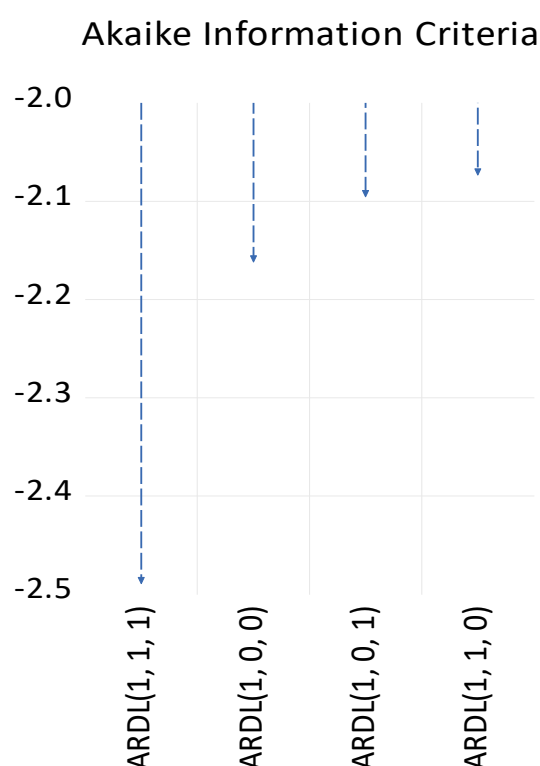
VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LNY LNX2 LNX1						
Exogenous variables: C						
Date: 05/15/22 Time: 19:27						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 18						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-48.72011	NA	0.062875	5.746679	5.895074	5.767141
1	4.806139	83.26306*	0.000457*	0.799318*	1.392899*	0.881165*
2	9.918390	6.248307	0.000783	1.231290	2.270057	1.374522
3	20.31319	9.239820	0.000901	1.076313	2.560265	1.280930
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

وبإجراء هذا الابطاء، تم إجراء عدة محاولات لتقدير النموذج، وقد حصلنا على أفضل نموذج وفقا للمعايير الاقتصادية والاحصائية، والشكل التالي يوضح ذلك

شكل رقم 4 نتائج أفضل نموذج حسب معيار Akaike Information criteria

الشكل 4 نتائج أفضل نموذج حسب معيار AKAIKE INFORMATION CRITERIA



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

من خلال الشكل رقم (4) يتبين أن فترات الإبطاء المثلى من خلال معيار AIC لنموذج $ARDL(P, q_1, q_2)$ هي $ARDL(1, 1, 1)$.

ثانيا: اختبار السببية والتكامل المشترك باستخدام $ARDL$

1- اختبار السببية:

لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة تم توظيف اختبار غرانجر Granger للعلاقة السببية بين المتغيرات، والجدول التالي يوضح اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات:

جدول رقم 12 نتائج تطبيق اختبار غرانجر للسببية بين المتغيرات

جدول 13 نتائج تطبيق اختبار غرانجر للسببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 05/15/22 Time: 19:31			
Sample: 1990 2020			
Lags: 1			
Null Hypoth	Obs	F-Statistic	Prob.
LN _X 1 does not Granger Cause LN _Y	20	2.11813	0.1638
LN _Y does not Granger Cause LN _X 1		2.74691	0.1158
LN _X 2 does not Granger Cause LN _Y	30	5.95942	0.0215
LN _Y does not Granger Cause LN _X 2		3.01264	0.0940
LN _X 2 does not Granger Cause LN _X 1	20	1.43751	0.2470
LN _X 1 does not Granger Cause LN _X 2		0.94588	0.3444

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

من خلال الجدول رقم (12)، نلاحظ أن الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب النفقات والايادات، كما أن النفقات والايادات لا تسبب الناتج المحلي الاجمالي.

2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL:

تتمثل هذه الخطوة في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الاجمالي والسياسة المالية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 13 نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لإحصائية F لمنهج (ARDL)

جدول 14 نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لإحصائية F لمنهج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	39.26209	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

يظهر لنا من خلال نتائج الجدول رقم (13)، أن قيمة (F) المحسوبة 39.26209 أكبر من الحد الأعلى للقيمة الجدولية عند مختلف المستويات المعنوية وبناءً عليه لا يمكن قبول فرضية العدم مما يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الدراسة في المدى الطويل.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الأجل الطويل والأجل القصير باستخدام منهج

ARDL

جدول رقم 14: نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام منهج ARDL

جدول 15 نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل و القصير باستخدام منهج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNY)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/15/22 Time: 19:34				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 20				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.000087	0.707441	5.654308	0.0001
LNY(-1)*	-0.125200	0.022882	-5.471502	0.0001
LN2(-1)	-0.126609	0.087567	-1.445852	0.1702
LN1(-1)	0.105926	0.088289	1.199767	0.2501
D(LN2)	-0.367291	0.078446	-4.682093	0.0004
D(LN1)	0.352925	0.078264	4.509391	0.0005
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN2	-1.011256	0.646494	-1.564215	0.1401
LN1	0.846060	0.665342	1.271617	0.2242
C	31.94965	0.636152	50.22330	0.0000
EC = LNY - (-1.0113*LN2 + 0.8461*LN1 + 31.9497)				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

الفرع الأول: تقييم نموذج الأجل الطويل

من خلال نتائج الجدول رقم (14) نلاحظ ما يلي:

■ قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة

منعدمة فإن الناتج المحلي الاجمالي عند حدود 31.94.

■ وجود أثر ايجابي للإيرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن تغير

الإيرادات العامة بوحدة واحدة يؤدي الى تغير الناتج المحلي الاجمالي ايجابا بـ

0.80 في الأجل الطويل، حيث أن قيمة احتمال الإيرادات العامة 0.14 أقل من

مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول إن المعلمة معنوية

وهذا يدل على قوة تأثير الإيرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي

■ وجود أثر سلبي للنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن تغير النفقات

العامة بوحدة واحدة يؤدي الى تغير الناتج المحلي الاجمالي سلبا ب 1.01 في

الأجل الطويل، حيث أن قيمة احتمال النفقات العامة 0.22 أكبر من مستوى

المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول أن المعلمة معنوية وهذا

يدل على قوة تأثير الإيرادات العامة على الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الثاني: تقييم الجودة القياسية والاحصائية لنموذج الأجل القصير

ان نموذج تصحيح الخطأ يعمل على افتراض حالة توازن للدالة في المدى الطويل،

وان الدالة في المدى القصير غير متوازنة، فيعمل على تكييفها ويقيس سرعة العودة الى التوازن.

جدول رقم 15: نموذج تصحيح الخطأ

جدول 16 نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression					
Dependent Variable: D(LNY)					
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)					
Case 2: Restricted Constant and No Trend					
Date: 05/15/22 Time: 19:38					
Sample: 1990 2020					
Included observations: 20					
ECM Regression					
Case 2: Restricted Constant and No Trend					
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNX2)		-0.367291	0.060081	-6.113246	0.0000
D(LNX1)		0.352925	0.059648	5.916812	0.0000
CointEq(-1)*		-0.125200	0.009066	-13.80947	0.0000
R-squared		0.780494	Mean dependent var		0.153578
Adjusted R-squared		0.754670	S.D. dependent var		0.113281
S.E. of regression		0.056109	Akaike info criterion		-2.785553
Sum squared resid		0.053520	Schwarz criterion		-2.636193
Log likelihood		30.85553	Hannan-Quinn criter.		-2.756396
Durbin-Watson stat		2.181742			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

نلاحظ من خلال الجدول أن:

- معلمة النفقات العامة عند الفرق الأول لها تأثير سلبي ب 0.36 حيث ان قيمتها الاحتمالية $p = 0.00 < 0.05$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول إن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي.
- معلمة الإيرادات العامة عند الفرق الأول لها تأثير إيجابي ب 0.35 حيث أن قيمتها الاحتمالية $p = 0.00 < 0.05$ وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقول إن المعلمة معنوية وهذا يدل على قوة تأثير الإيرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي.
- معامل حد الخطأ سالب -0.12 ومعنوي $p = 0.00 < 0.05$ عند مستوى معنوية 1%، أي أنه توجد علاقة التكامل بين النفقات والإيرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي، حيث أن سلوك الناتج المحلي الاجمالي قد يستغرق عند حدوث أي صدمة ($1/0.12$) حوالي 9 سنوات حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أما فيما يخص نسبة تصحيح الخطأ فإنه في كل سنة يتم تصحيح ما يعادل 12% من اختلالات توازن الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.
- معامل التحديد المصحح بلغت قيمته $Adj. R^2 = 0.75$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرين المستقلين ومساهمتها في تحديد وتفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 75% يعود سببها الى المتغيرات المستقلة، والباقي 0.25% يعود الى عوامل اخرى لم تدخل في النموذج وترجع الى المتغير العشوائي.

المطلب الثالث: اختبار النموذج

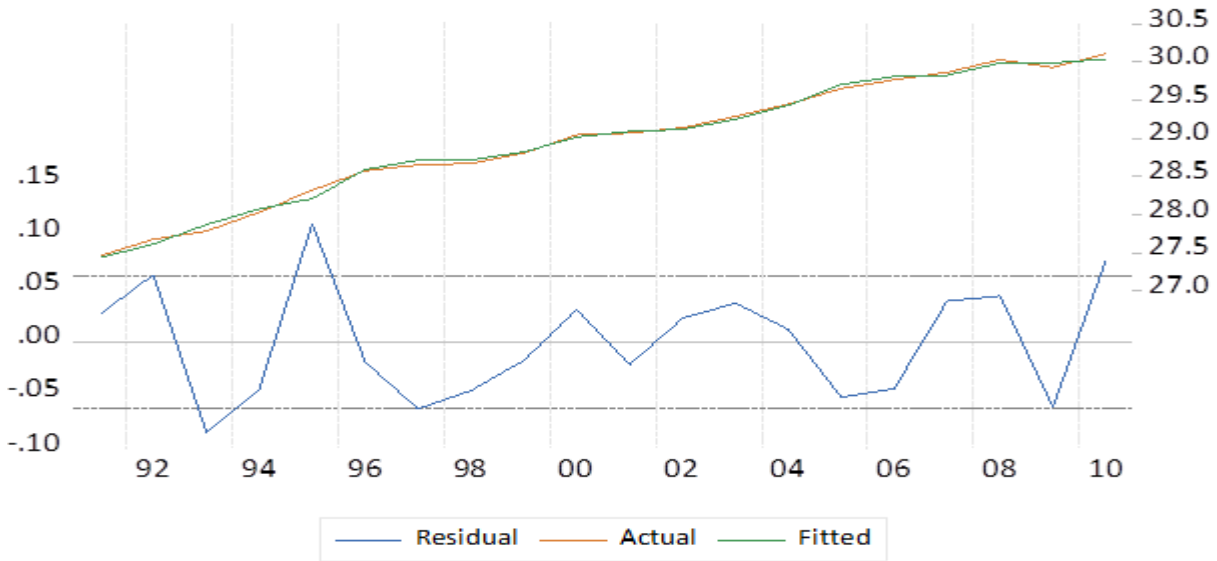
من أجل معرفة هل النموذج لديه نجاعة يجب التأكد من أن البواقي تتبع القانون الطبيعي وأن هناك ثبات في التباين بين الأخطاء إضافة الى استقرار النموذج.

الفرع الأول: مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة

مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم 5: مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة

الشكل 5 مقارنة القيم المحققة بالقيم المقدرة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

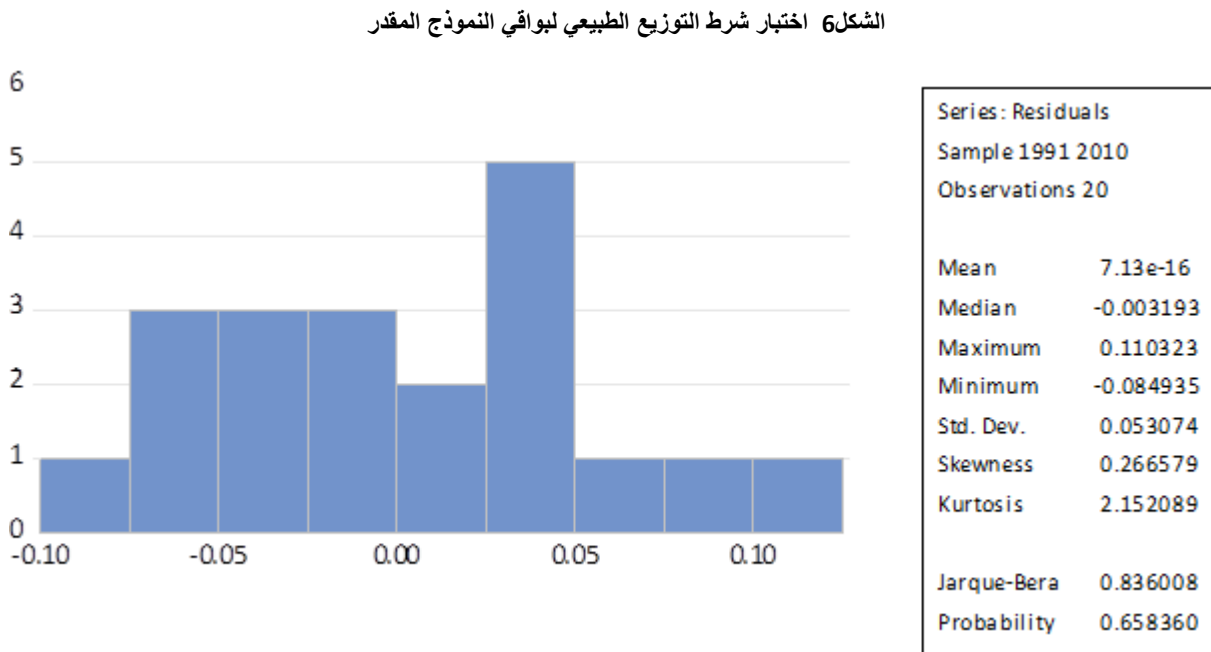
مقارنة القيم الحقيقية من خلال الشكل رقم (5)، نلاحظ تقارب كبير للقيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

الفرع الثاني: اختبار شرط توزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

للتحقق من شرط اتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-bera) فكانت النتيجة تشير ان قيمة الاختبار تساوي 0.85 باحتمال أكبر من

5 % $p - value = 0.65 > 0.05$ ، وهي نتيجة غير معنوية ويتضح من ذلك قبول الفرضية العدم الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع توزيع طبيعي، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم 6: نتائج اختبار شرط توزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

الفرع الثالث: اختبار ثبات تباين البواقي للنموذج المقدر

هناك عدة اختبارات للكشف على تجانس تباين البواقي من عدمه، ومن بينها اختبار (ARCH)، يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، وللتحقق من شرط تجانس حدود الخطأ، فكانت النتائج تشير الى أن قيمة الاختبار بلغت ($obs * R-squared = 0.02$) باحتمال أكبر من 5% ($p = 0.86 > 0.05$)

وهذا يدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 16: نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر

جدول 17 نتائج شرط ثبات حدود الخطأ للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic		0.025974	Prob. F(1,17)	0.8739
Obs*R-squared		0.028986	Prob. Chi-Square(1)	0.8648

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

الفرع الرابع: اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج المقدر

هناك عدة اختبارات من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، نلجأ الى اختبار Breusch-Godfrey serial correlation LM Test للارتباط الذاتي، حيث ان قيمة $(N * R\text{-squared} = 0.54)$ باحتمال اكبر من 5% ($p\text{-value} = 0.45 > 0.05$) وهذا يشير الى قبول الفرضية الصفرية التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج المقدر، والجدول التالي يوضح التالي يوضح ذلك :

جدول رقم 17: نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج المقدر

جدول 18 نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag				
F-statistic		0.366459	Prob. F(1,13)	0.5554
Obs*R-squared		0.548326	Prob. Chi-Square(1)	0.4590

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

الفرع الخامس: اختبار الاستقرار الهيكلي

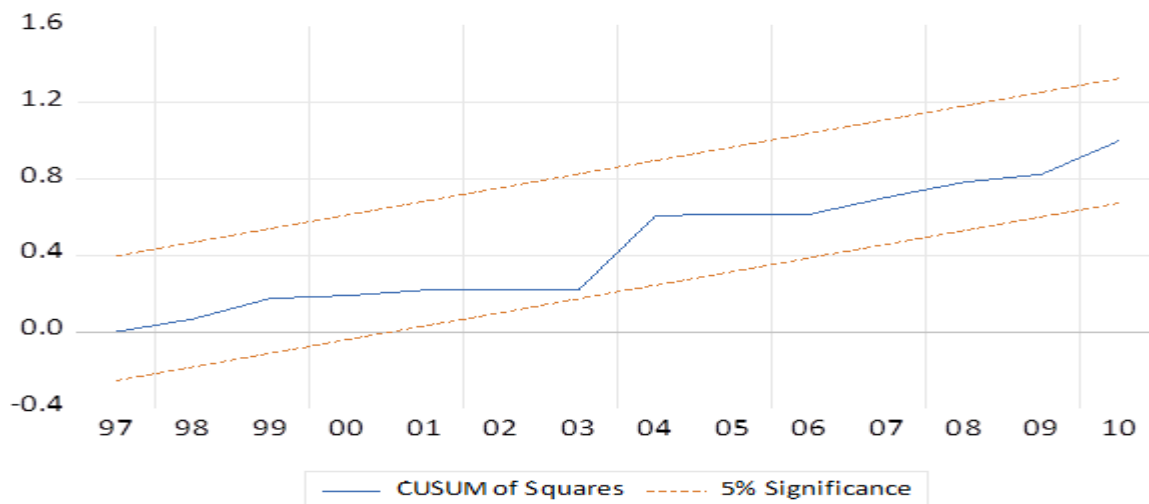
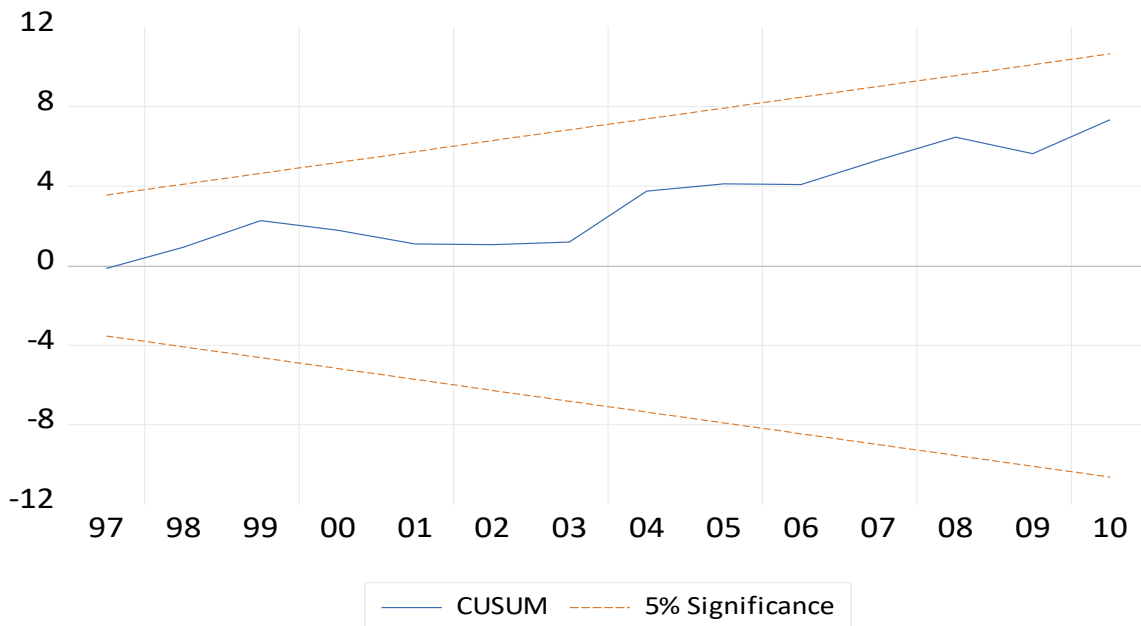
لاختبار مدى ثبات النموذج تم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي
cusum cumulative sum of Residual (TEST) واختبار المجموع التراكمي

لمربعات البواقي Cumulative sum of squares of Recursive Residuals

اتضح أن النموذج يتصف بالثبات في معظم فترات الدراسة كما يوضح الشكل التالي:

شكل رقم 6: اختبار استقرار النموذج (ARDL ECM)

الشكل 7 اختبار استقرار النموذج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

خلاصة

بناء على ما سبق وما يمكن استخلاصه انا مسار السياسة المالية في الجزائر عرف تطورا كبيرا بعد سنة 1990، وذلك في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية، التي منحت اريحية مالية للميزانية العامة من خلال التخلص من المديونية الخارجية التي اثقلت كاهلها، ثم التوجه على إثرها الى السياسة مالية توسعية ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

- حيث أن تبني الحكومة الجزائرية لخيار السياسة المالية التوسعية أو الانكماشية طيلة الفترة المدروسة لا يخضع للنظريات و الدراسات الاقتصادية، بقدر ما يخضع لمتغيرات خارجية تتمثل أساسا في أسعار برميل النفط، فعندما ترتفع أسعار النفط ترتفع معها الإيرادات المحققة لاسيما الجباية البترولية، و هذا ما يدفع الحكومة نحو خيار السياسة المالية التوسعية و العكس صحيح، أي أن إدارة السياسة المالية في الجزائر ترتبط بوضعية الإيرادات العامة و التي تنعكس بدورها على وضعية النفقات العامة.

- ومن الواضح أن الإيرادات العامة تؤثر بشكل ايجابي على الناتج المحلي الاجمالي غير أن النفقات العامة تؤثر بشكل سلبي على الناتج المحلي الاجمالي وذلك لان السياسة المالية في الجزائر تركز على معالجة أعراض الاختلالات الاقتصادية كالبطالة والتضخم، أكثر من تركيزها على معالجة مصادر وأسباب هذه الاختلالات.

- في الجانب التطبيقي من الموضوع حيث قمنا بإجراء دراسة قياسية لتأثير السياسة المالية و المتمثلة في الإيرادات و النفقات على الناتج المحلي الاجمالي في للجزائر خلال الفترة (1990-2020) باستعمال برنامج E-views¹²، قمنا بدراسة استقرارية لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستعمال ADF و pp حيث أن المتغير التابع استقر عند المستوى و المتغيرين المستقلين استقرا عند الفروق الأولى وهي متكاملة من الدرجة الأولى وهذا ما يمكننا من تطبيق التكامل المشترك، وأظهرت نتائج التشخيص أنه خالي من المشاكل القياسية وتبين لنا أن معالم حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

خاتمة

خاتمة

سعيًا من خلال هذا البحث أن نبين دور وأثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، حيث تعتبر فترة مهمة في مسيرة الاقتصاد الجزائري، فقد شهدت فيها الجزائر ارتفاع معتبر لإيراداتها خاصة من خلال الجباية البترولية والتي من شأنها أن تلعب دورا حاسما في احداث قفزة نوعية في تطوير النشاط الاقتصادي، والذي ترجمته الدولة في مساعيها الحثيثة من خلال الالتزام بتوصيات صندوق النقد الدولي، محاولة الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وبرامج الإنعاش الاقتصادي.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والتحقق من فرضياتها فانه تم التوصل الى النتائج التالية

نتائج الدراسة

لقد تمكنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على التساؤل الرئيسي القائم والمتعلق بالعلاقة بين السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر للفترة (1990-2020) ويمكن حصر اهم النتائج فيما يلي:

1. حاولت الجزائر استخدام السياسات المالية المختلفة للتأثير على الناتج المحلي الإجمالي وقد كان هناك أثر إيجابي على العموم؛
2. يوجد أثر إيجابي لسياسة الإيرادات العامة على الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية من خلال ارتفاع حصيله الإيرادات العامة، والناجمة عن ارتفاع الجباية البترولية دون الجباية العادية التي حاولت الجزائر تحسينها لكن دون تحقيق النتائج المرجوة؛

خاتمة

3. أما السياسة الإنفاقية فإنها ذات أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع النفقات العسكرية في بداية هذه الفترة خاصة ثم محاولة إنعاش الاقتصاد من خلال رصد مبالغ ضخمة إلا أنها توجهت لاستكمال البنى التحتية و المشاريع المتأخرة، ثم ارتفاع نفقات التسيير والنفقات الجارية؛

4. أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك من خلال F-statistic، الى وجود تكامل مشترك بين السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي، لذلك فإن النموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات النموذج؛

5. من خلال نتائج اختبار السببية لغرانجر، أن السياسة المالية لا تسبب الناتج المحلي الاجمالي؛

6. وجود أثر ايجابي للإيرادات العامة على الناتج المحلي، أي أن هناك علاقة طردية بينهما وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية؛

7. وجود أثر سلبي للإيرادات العامة على الناتج المحلي الاجمالي، أي أن هناك علاقة عكسية بينهما وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وذلك بسبب زيادة الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري؛

8. وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الاجل بين السياسة المالية والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

9. معامل تصحيح الخطأ سالب في الإشارة ومعنوي عند 5%، نستنتج أنه هناك آلية لتصحيح الخطأ من المدى القصير الى المدى الطويل بمعامل -0.12 ؛

10. النموذج المقدر مقبول احصائياً؛

الاقتراحات

على ضوء النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا ان نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة:

خاتمة

1. العمل على التوجه نحو الانفاق الاستثماري وترشيد الانفاق الاستهلاكي؛
2. مواصلة العمل على إصلاح النظام الضريبي بما يخدم أهداف التنمية والنمو الاقتصادي؛
3. تعزيز ودعم وتنشيط الاستثمار المحلي والاجنبي؛
4. العمل على التنسيق بين السياستين المالية والنقدية؛

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية الجزء الأول كلية التجارة - مجمع العلوم الإنسانية - الإسكندرية مصر 2018.
2. سامر مظهر قنطقجي، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية - المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة اسلامية، الطبعة الأولى 2020، منشورات جامعة كاي أونلاين.
3. السيد عطية عبد الواحد، دور الساسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية، وضبط التضخم، دار النهضة العربية - القاهرة مصر.
4. عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي دراسة تحليلية مقارنة، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1997، الاسكندرية مصر.
5. وحيد عبد الرحمان بانافع، أ. عبد العزيز عبد المجيد على، السياسة المالية بين اولويات النمو ومتطلبات العدالة، 2020 الرياض - السعودية، الادارة العامة للطباعة والنشر، معهد الادارة العامة
6. نزار كاظم الخيكاني، د. حيدر يومس الموسوي، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع عمان - الأردن، الطبعة الثانية 2015.
7. سامية حسن محمود، أثر الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان رسالة ماجستير جامعة النيلين الخرطوم 2008 ص 53.
8. المالية العامة
9. يحي عبد الغني أبو الفتوح، الجوانب الاقتصادية والمالية في الميزانية العامة للدولة، معهد الادارة العامة.

10. مهند بن عبد الملك السلطان، أحمد بن بكر البكر، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي دراسة وصفية، مؤسسة النقد العربي، 2016.

11. د. محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الكتاب الجامعي صنعاء، الطبعة الثانية، اليمن، 2012.

ثانياً الرسائل والاطروحات

1. حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس سيدس بلعباس.

2. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، رسالة دكتورا في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.

3. بوري محي الدين، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000 - 2010 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس سيدس بلعباس.

4. رهام محمود محمد علي أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1992-2017 بحث تكميلي لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد جامعة النيلين الخرطوم 2019.

5. معتز ادم عبد الرحيم محمد، تقييم أثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 1997-2016 اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتورا الفلسفة في الاقتصاد التطبيقي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2018.

6. ايمان عبد السلام محمد، أثر الانفاق العام في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحث علمي لنيل شهادة الاجازة في الاقتصاد دراسة حالة الجمهورية العربية السورية 2017/2018.

7. احمد عثمان مصطفى جرادة، مكونات الناتج المحلي عند احتسابه بطريقة الانفاق وتأثيرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1996-2018 في فلسطين، 2016.

8. بابوش حياة، السياسة المالية في الجزائر وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 2001-2014، مذكرة ماستر، جامعة البويرة.

المقالات والمنشورات

1. عبد الرحيم شبيبي، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني عشر - العدد الأول، 2010.

2. وليد بشيشي، سليم مجلخ، أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2014، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07، 2017.

3. لوالبية فوزي، أ. طعيبة محمد، د. الجودي محمد علي، أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الاجمالي، مجلة المعيار المجلد الحادي عشر، العدد 3، 2003.

4. عبد الله قوري يحيى، آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2012، باستعمال نماذج SVAR، les cahiers du، cread N°113/114، 2015.

5. بلقاسم لطيفة، عياش زبير، مساهمة السياسة النقدية والسياسة المالية في النشاط الاقتصادي حالة، مجلة دراسات اقتصادية الجزائر، المجلد 4، العدد 3، 2017.

6. شوبار الياس، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 2020-2020، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 6 العدد 02، 2021.

التقارير

1. التقرير السنوي لسنة 2008، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2009.
2. التقرير السنوي لسنة 2010، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2011.
3. التقرير السنوي لسنة 2013، التطور الاقتصادي و النقدي، للجزائر، بنك الجزائر، 2014.
4. التقرير السنوي لسنة 2018، التطور الاقتصادي و النقدي، للجزائر، بنك الجزائر، 2019.

قوانين

- قانون رقم 18-18 المتضمن قانون المالية لسنة 2019، الجريدة الرسمية، العدد 79، السنة الخامسة والخمسون، 30 ديسمبر 2018.
- قانون رقم 14-19 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية، العدد 81، السنة السادسة والخمسون، 30 ديسمبر 2019.

مواقع الأنترنت

1. موقع الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz
2. موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
3. منظمة البنك الدولي www.albankaldawli.org

الملاحق

الملحق الأول:

نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)						
At Level		LN1	LN2	LN3	LN4	LN5
With Constant	t-Statistic	-10.8273	-1.0100	-0.4795		
	Prob.	0.0000	0.7288	0.8819		
		***	n0	n0		
With Constant	t-Statistic	-1.4509	-2.0362	1.2497		
	Prob.	0.8240	0.5476	0.9999		
		n0	n0	n0		
Without Constant	t-Statistic	4.1606	-0.7143	0.8121		
	Prob.	0.9999	0.3945	0.8823		
		n0	n0	n0		
At First Difference		d(LN1)	d(LN2)	d(LN3)	d(LN4)	d(LN5)
With Constant	t-Statistic	-3.8806	-4.5262	-3.1170		
	Prob.	0.0061	0.0023	0.0363		
		***	***	**		
With Constant	t-Statistic	-9.8709	-4.5265	-3.5064		
	Prob.	0.0000	0.0101	0.0574		
		***	**	*		
Without Constant	t-Statistic	-3.0886	-4.5657	-3.0559		
	Prob.	0.0032	0.0001	0.0035		
		***	***	***		
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)						
At Level		LN1	LN2	LN3	LN4	LN5
With Constant	t-Statistic	-4.7859	-1.0100	-1.1174		
	Prob.	0.0006	0.7288	0.6951		
		***	n0	n0		
With Constant	t-Statistic	-1.5413	-2.0362	1.2497		
	Prob.	0.7919	0.5476	0.9999		
		n0	n0	n0		
Without Constant	t-Statistic	5.2782	-0.7075	1.1437		
	Prob.	1.0000	0.3975	0.9309		
		n0	n0	n0		
At First Difference		d(LN1)	d(LN2)	d(LN3)	d(LN4)	d(LN5)
With Constant	t-Statistic	-3.9221	-4.5249	-3.1170		
	Prob.	0.0055	0.0024	0.0363		
		***	***	**		
With Constant	t-Statistic	-5.2819	-4.5150	-3.5189		
	Prob.	0.0011	0.0103	0.0560		
		***	**	*		
Without Constant	t-Statistic	-3.0958	-4.5657	-3.0559		
	Prob.	0.0032	0.0001	0.0035		
		***	***	***		
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant						
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.						
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:						
Dr. Imadeddin AlMosabbah						
College of Business and Economics						
Qassim University-KSA						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

الملحق الثاني: نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى للنموذج (UECM)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LNY LNX2 LNX1						
Exogenous variables: C						
Date: 05/15/22 Time: 19:27						
Sample: 1990 2020						
Included observations: 18						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-48.72011	NA	0.062875	5.746679	5.895074	5.767141
1	4.806139	83.26306*	0.000457*	0.799318*	1.392899*	0.881165*
2	9.918390	6.248307	0.000783	1.231290	2.270057	1.374522
3	20.31319	9.239820	0.000901	1.076313	2.560265	1.280930
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

الملحق الثالث: نتائج تطبيق اختبار غرانجر للسببية بين المتغيرات

Pairwise Granger Causality Tests					
Date: 05/15/22 Time: 19:31					
Sample: 1990 2020					
Lags: 1					
Null Hypoth	Obs		F-Statistic	Prob.	
LN1 does not Granger Cause LN2					
		20	2.11813	0.1638	
LN2 does not Granger Cause LN1					
			2.74691	0.1158	
LN2 does not Granger Cause LN3					
		30	5.95942	0.0215	
LN3 does not Granger Cause LN2					
			3.01264	0.0940	
LN3 does not Granger Cause LN1					
		20	1.43751	0.2470	
LN1 does not Granger Cause LN3					
			0.94588	0.3444	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

الملحق الرابع: نتائج تطبيق اختبار التكامل المشترك لإحصائية F لمنهج (ARDL)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	39.26209	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

الملحق الخامس: نتائج تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام منهج ARDL

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LNY)				
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 05/15/22 Time: 19:34				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 20				
Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.000087	0.707441	5.654308	0.0001
LNY(-1)*	-0.125200	0.022882	-5.471502	0.0001
LN2(-1)	-0.126609	0.087567	-1.445852	0.1702
LN1(-1)	0.105926	0.088289	1.199767	0.2501
D(LN2)	-0.367291	0.078446	-4.682093	0.0004
D(LN1)	0.352925	0.078264	4.509391	0.0005
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN2	-1.011256	0.646494	-1.564215	0.1401
LN1	0.846060	0.665342	1.271617	0.2242
C	31.94965	0.636152	50.22330	0.0000
EC = LNY - (-1.0113*LN2 + 0.8461*LN1 + 31.9497)				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12).

الملحق السادس: نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression					
Dependent Variable: D(LNY)					
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)					
Case 2: Restricted Constant and No Trend					
Date: 05/15/22 Time: 19:38					
Sample: 1990 2020					
Included observations: 20					
ECM Regression					
Case 2: Restricted Constant and No Trend					
Variable		Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LN2)		-0.367291	0.060081	-6.113246	0.0000
D(LN1)		0.352925	0.059648	5.916812	0.0000
CointEq(-1)*		-0.125200	0.009066	-13.80947	0.0000
R-squared		0.780494	Mean dependent var		0.153578
Adjusted R-squared		0.754670	S.D. dependent var		0.113281
S.E. of regression		0.056109	Akaike info criterion		-2.785553
Sum squared resid		0.053520	Schwarz criterion		-2.636193
Log likelihood		30.85553	Hannan-Quinn criter.		-2.756396
Durbin-Watson stat		2.181742			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

الملحق السابع: نتائج شرط ثبات تباين حدود الخطأ للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic		0.025974	Prob. F(1,17)	0.8739
Obs*R-squared		0.028986	Prob. Chi-Square(1)	0.8648

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

الملحق الثامن: نتائج اختبار شرط استقلال حدود الخطأ للنموذج المقدر

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag				
F-statistic		0.366459	Prob. F(1,13)	0.5554
Obs*R-squared		0.548326	Prob. Chi-Square(1)	0.4590

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) * مغول سميرة المولود(ة) بتاريخ: 28 - 06 - 1985 ب عين ولمان - سطيف
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 113485695 الصادرة بتاريخ: 14 - 08 - 2019 عن: بلدية عين ولمان بطنجة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2019 - 2020
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان *
أثر السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
في الفترة (1990 - 2020) دراسة قياسية

أصريح بشرفي أنني إلتمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 12 / 06 / 2022

التوقيع و البصمة



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة) * : عسيرة آسيا المولود(ة) بتاريخ: 05/07/1986 ب. اهل القصر - البويرة .
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 204178073 الصادرة بتاريخ: 11/02/2019 سارية عين الحجل
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية: 2021-2022
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان ** :
استراتيجية المالية على الناتج المحلي الاجالي في الجزائر
(1990 - 2020)

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2022/06/12

التوقيع و البصمة

K. Bou
[Signature]



الملخص

تستخدم السياسة المالية لتعزيز النمو والاستقرار الاقتصادي وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني، وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تطوير وتنمية الناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال أدوات السياسة المالية تستطيع الدولة تحقيق أهدافها وذلك بتطوير باستخدام سياسة الإيرادات العامة بما يخدم تطوير الاقتصاد خارج المحروقات، وترشيد النفقات العامة وزيادة الاستثمارات، وهو ما تبين من خلال الدراسة القياسية التي أكدت على تأثير السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2020، حيث خلصت الدراسة الى وجود أثر إيجابي بين السياسة المالية و للناتج المحلي الإجمالي.

Fiscal policy is used to promote economic growth and stability and to achieve balance in the national economy.

It plays an important role in the development and growth of GDP. Through fiscal policy tools, the state can achieve its goals by developing the tax system and thus raising public revenues to serve the development of the economy outside hydrocarbons, also by rationalizing public expenditures and increasing investments.

This was demonstrated by the standard study that emphasized the impact of politics to raise GDP and economic growth in Algeria during the period 1990-to 2020, where the study concluded that there is a positive impact between the fiscal policy and GDP.

الحمد لله الذي تتم
بنعمته الصالحات